الترادف في ميزان اللغة والقرآن

بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الآداب جامعة دمياط

إعداد

إيمان طاهر على حمودة

معيدة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

الترادف في ميزان اللغة والقرآن

عقد ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بابًا بين فيه كيف تقع الأسماء على المسميات , وقسم مفردات اللغة من حيث دلالتها على المعنى إلى أقسام ثلاثة : (١)

الأول : أن يسمى الشيئان المختلفان باسمين مختلفين , بمعنى أن يدل اللفظ الواحد على المعنى الواحد , نحو رجل وفرس , وهذا هو الأصل في الوضع اللغوي وعليه جاءت أغلب ألفاظ اللغة وليس كلها , يقول جون لاينز : " إن اللغة المثالية كما يقول البعض هي اللغة التي يكون لكل بنية فيها معنى واحد فقط , ويرتبط كل معنى فيها ببنية واحدة فقط , ويبدو أن هذه المثالية غير متحققة في أية لغة طبيعية " (٢)

والثاني : أن تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد , بمعنى أن يدل اللفظ الواحد على معنيين أو أكثر , نحو عين الإبصار وعين الماء وعين المال وعين البئر وعين الجاسوس ... وهو ما أطلق عليه اللغويون المتقدمون (كابن الشجري) وصف : ما اتفق لفظه واختلف معناه , وهذا ما يسمى بالمشترك اللفظي ويدخل فيه الأضداد .

والثالث : أن يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة , بمعنى أن يدل لفظان أو أكثر على معنى واحد , نحو السيف والمهند والصارم والحسام ... , وهو ما أطلق عليه اللغويون المتقدمون (كالأصمعي) وصف : ما اختلف لفظه واتفق معناه , وهذا ما يسمى بالمترادف .

وجعل المبرد من خصائص كلام العرب : اختلاف اللفظين واختلاف المعنيين ومثل له بـ : ذهب وجاء , ورجل وفرس , واختلاف اللفظين والمعنى واحد ومثل له بـ : ظننت وحسبت , وقعدت وجلست , وذراع وساعد , واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين مثل : (وجد) حصل على ضالته و(وجد) من الموجدة و(وجد) بمعنى علم , ومثل لذلك أيضًا بكلمة ضرب بمعانيها المختلفة ... (٣) , وهذا التقسيم هو ما اشتهر أخيرًا وعرف بالتباين والترادف والاشتراك .

والترادف في اللغة على نحو ما تذكر المعاجم العربية مصدر للفعل ترادف ويدل بصيغته الصرفية على المفاعلة بين طرفين , وترادف الشخصان : تعاونا أو تتابعا أو ركب أحدهما خلف الآخر فصار رديفًا له , أو حل أحدهما محل الآخر في أمر من الأمور , وهذه أقرب الدلالات إلى معنى الترادف في الاصطلاح حيث يحل لفظ محل لفظ آخر في الدلالة على معناه , وقد جاء في لسان العرب : " الردف ما تبع الشيء وكل شيء تبع شيئًا فهو ردفه , وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف " (٤)

---

(١) ينظر : ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة , صـ ٥٩ .
(٢) جون لاينز : علم الدلالة , صـ ١٦ .
(٣) ينظر : المبرد : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد , صـ ٤٧ و صـ ٤٨ .
(٤) ابن منظور : لسان العرب , ج ١٧ , مادة ردف , صـ ١٦٢٥ .

ولا يبعد كل ما ورد من معنى الترادف في المعاجم القديمة عن معنى التتابع وهذا يعني أن استعمال لفظة الترادف بالمعنى الذي اشتهر به أخيرًا - من أنه توالي الألفاظ المفردة على معنى واحد - إنما هو مصطلح وضع مؤخرًا ؛ إذ لم تستعمله المعاجم العربية قديمًا بهذا المفهوم , بل إن كثيرًا من هذه المعاجم صرح بأن هذا اللفظ ليس عربيًا خالصًا وإنما هو من الألفاظ المولدة , صرح بذلك صاحب القاموس المحيط فقال : " والمترادف من القوافي ما اجتمع فيه ساكنان , وأن تكون أسماء لشيء واحد وهي مولدة " (١) , وبمثل قوله قال الزبيدي في تاج العروس " المترادف أن تكون أسماء لشيء واحد , وهي مولدة ". (٢)

ويؤيد هذا أن الكلام عند أغلب علماء العربية المتقدمين حول ما يسمى الآن بالمترادف يدخل تحت عنوان علاقة اللفظ بالمعنى من حيث الاتفاق والاختلاف ويعتبر الأصمعي من أول من ألف كتابًا مستقلًا في هذا المعنى , وقد سماه " ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه " , ولعل أول من استعمل اصطلاح الترادف وألف فيه تحت هذا العنوان هو الرماني في كتابه " الألفاظ المترادفة " مع أنه لم يتعرض له بتعريف وإنما ابتدأ كلامه فيه بذكر الأمثلة عليه , ويستفاد من عبارات المتقدمين أن الترادف هو توالي الألفاظ المختلفة على معنى واحد , دون أن يكون هناك شروط أخرى , إضافة إلى أن تلك العبارات تدل وتؤكد على أن استعمال لفظ الترادف بهذا المعنى كان متأخرًا , وأنه مولد , ولم يكن متداولًا بين علماء اللغة المتقدمين , وهذا يفسر لنا عدم وجود تعريف دقيق واضح للترادف عندهم , وذلك رغم أهمية التعريف في فهم القضية المطروحة , وتحديد المواقف تجاهها , وهذا يعتبر من أهم أسباب الاختلاف والاضطراب في هذه القضية .(٣)

وعلى خلفية ذلك بدأ تناول قضية الترادف في ضوء عدة تعريفات لم تكن محل اتفاق بين جميع الدارسين لها , وكان من بين التعريفات التي أُثبتت للترادف في الاصطلاح اللغوي : اختلاف لفظ كلمتين أو أكثر , واتفاقهما أو اتفاقها في المعنى أو هو إطلاق كلمتين أو عدة كلمات على مدلول واحد (٣)

والترادف في اصطلاح القدماء كما يعرفه الرازي : " هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد " (٤)

وفي اصطلاح المحدثين عرفه أولمان بقوله : " المترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق " (٥)

---

(١) الفيروزآبادي : القاموس المحيط , صـ ٨١٢ .
(٢) الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس , ج ٢٣ , صـ ٣٣٥ .
(٣) ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ٢٧ و صـ ٣٠ .
(٣) ينظر : إميل بديع يعقوب : موسوعة علوم اللغة العربية , ج ٤ , صـ ٢٩٤ .
(٤) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها , ج١ , صـ ٤٠٢ .
(٥) أولمان : دور الكلمة في اللغة , صـ ١٠٩ .

والتعريف العام للترادف أنه دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد مثل : ذهب وغدا وانطلق ومضى ... إلخ , وعلماء اللغة من المتقدمين والمحدثين لم يجمعوا على إقرار اتحاد المعنى بين المترادفات , وظل الترادف مجال أخذ ورد ما بين منكر ومؤيد , فالأصل أن تحمل كل كلمة معناها الدلالي الخاص دون اعتبار السياق المحيط بها , فكلمة أمس مثلًا تدل على اليوم قبل يومك , وكلمة البارحة تدل على أقرب ليلة مضت , غير أن الكلمات والأشياء قد تلتبس فيها أحيانًا بعض المفاهيم فنخلط على مستوى الألفاظ بين مدركين معنويين مثل الخوف والرهبة فنتحدث آنذاك عن الترادف , وهو الاشتراك في المعنى .(١)

ويعد الترادف من الظواهر اللغوية الهامة لما في علاقة الألفاظ بالمعاني من أثر في تحقيق التواصل بين الناس , لذا استحوذ على اهتمام كبير لدى كثير من اللغويين قديمًا وحديثًا , وتمحورت جهودهم في اتجاهين اثنين :

أحدهما : جمع الألفاظ المترادفة في موضوعات شتى وتصنيفها في رسائل وكتب مستقلة كما فعل الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في كتابه : " ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه " والسجستاني (ت ٢٥٥هـ) في كتاب السيوف والرماح , والمبرد (ت ٢٨٦هـ) في كتابه : " أسماء الدواهي عند العرب " , وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) في " تقفية ما اختلف لفظه واتفق معناه لليزيدي " , والرماني (ت٣٨٤) في كتابه : " الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى " , والجياني (ت ٦٧٢هـ) في كتابه : " الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة " والبعلي (ت٧٠٩هـ) في كتابه : " المثلث بمعنى واحد من الأسماء والأفعال " وغير ذلك كثير , وحديثًا : " قاموس المترادفات والمتجانسات " لرفائيل نخلة , و " تذكرة الحفاظ في بعض المترادف من الألفاظ " لسعيد الحضرمي , و" معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض " لنجيب إسكندر وغير ذلك .

والاتجاه الآخر : ركز على دراسة مسائل الترادف المختلفة والبحث في وجوهها المتباينة , فقد تشعبت مسائل الترادف بين تعدد تعريفاته , وأنواعه , وأسباب وجوده إن وُجد , والشروط التي يقع بها , وحظيت كل هذه المسائل باهتمام العلماء والدارسين فاختلفت آراؤهم , وتباينت اتجاهاتهم حولها , سواء في ذلك علماء اللغة وأصول الفقه والمنطق أم المنشغلون بعلوم القرآن الكريم . (٢)

وقد تباينت آراء اللغويين القدامى تجاه ظاهرة الترادف , فانقسموا إلى فريقين : **الأول** : مثبت لها مقر بها جامع لألفاظها بشكل قد يصل في كثير من الأحيان إلى حد المغالاة والمبالغة , **والثاني** : منكر لها يحاول التماس الفروق بين ما يظن ترادفه من هذه الألفاظ بشتى الطرق والتي لم يخل بعضها أيضًا في كثير من الأحيان من التكلف

---

(١) ينظر : ابن مرزبان الباحث : كتاب الألفاظ , صـ ١٣ .
(٢) ينظر : محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ ١٥ : صـ ١٧

والتعسف وغياب الحجة والدليل , ولا ريب أن الإقرار بالترادف كان سابقًا للإنكار من حيث الزمن , فلولا القول بالترادف والتكثر منه والافتخار بذلك لما كان إنكار المنكرين . وقد ظهر الخلاف جليًا بين الفريقين في القرن الثالث وبلغ أشده في القرن الرابع حتى إذا ذكر الترادف انصرف الذهن إلى مسألة الجواز والإنكار واحتدم الخلاف وحاول كل فريق الانتصار لرأيه , فوضع كل منهما المصنفات فيما يدعم رأيه , وقد كان اهتمامهم يدور حول اللفظ المفرد , فصنف المثبتون كتبًا ليثبتوا أن الترادف واقع في اللغة على لسان أصحابها , وكذلك وضع المنكرون مصنفات خاصة أو أجزاء من كتب في التماس الفروق اللغوية لنفي الترادف والتدليل على أن تلك المترادفات إنما هي من الألفاظ المتباينة في أصل الوضع . (١)

وكان من أشهر المؤيدين لوجود الترادف في اللغة ابن جني حيث عبر عن ذلك في كتابه الخصائص في غير موضع , ففي باب " استعمال الحروف بعضها مكان بعض " أقر بوجود شواهد كثيرة لهذه الظاهرة في العربية , ودعا إلى عدم إغفالها وإلى ضرورة النظر فيها بالتفقه والدراسة , حيث قال : " ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يحاط به , ولعله لو جمع أكثره لجاء كتابًا ضخمًا , وقد عرفت طريقه , فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به , فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها " (٢)

وعبر عن ذلك أيضًا في موضع آخر من كتابه تحت عنوان " باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد " والذي يفهم منه أن المعتاد في اللغة والأصل فيها هو اختصاص كل معنى فيها بلفظ معتاد له خاص به , وأن تأدية هذا المعنى بلفظ آخر هو ضرب من التساهل والتسامح (٣) , كما تحدث عن أسباب اجتماع الألفاظ على المعنى الواحد في باب " الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا " , ويتلخص رأي ابن جني في أن الأصل اختصاص اللفظ الواحد بالمعنى الواحد , ولكنه لا ينفي إمكانية إيراد المعنى الواحد بأكثر من لفظ لأسباب ذكر منها تعدد الواضع , واختلاف اللهجات . (٤)

ولم يكتف ابن جني بإثبات الترادف في اللغة بل إنه أنكر كذلك على من ينكره ووصف ما ذهبوا إليه بالتكلف فقال : " وفيه أيضًا موضع يشهد على أن من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد , حتى تكلف لذلك أن يوجِدَ فرقًا بين قعد وجلس وبين ذراع وساعد , ألا ترى أنه لما كان رفث بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء , وهو إلى ... " (٥)

---

(١) ينظر : محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ٣٦ و صـ ٣٧ .
(٢) ابن جني : الخصائص , ج٢ , صـ ٣١٢
(٣) ينظر : المرجع السابق , ج٢ , صـ ٤٦٨ .
(٤) ينظر : المرجع السابق , ج ١ , صـ ٣٧١ .
(٥) المرجع السابق , ج٢ , صـ ٣١٢.

ومن القائلين بوقوع الترادف إلى حد لا يخلو من المبالغة والمغالاة ابن خالويه الذي ألف كتابين في الترادف أحدهما في أسماء الأسد والثاني في أسماء الحية وكذلك الفيروزآبادي الذي ألف كتابًا في الترادف أسماه " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف " وكتابًا آخر أسماه " ترقيق الأسل لتصفيق العسل " ذكر فيه ثمانين اسمًا للعسل , ومنهم التاج السبكي الذي أنكر على منكري الترادف ما ذهبوا إليه في التماس الفروق بين الألفاظ , فقال في شرح المنهاج : " ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية , وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات , كما في الإنسان والبشر , فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان , أو باعتبار أنه يؤنس , والثاني باعتبار أنه بادي البشرة ... وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب " (١)

ومن القائلين بالترادف أيضًا أبو زيد الأنصاري الذي لم ير ما يمنع من التعبير عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ , كما رأى أن الأعرابي قد يحفظ أكثر من لفظ للتعبير عن المعنى الواحد , ومنهم الأصمعي ولا أدل على مذهبه في هذه المسألة بكتابه الذي ألفه في ذلك " ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه " , وله كتاب آخر اسمه " الألفاظ " عده ابن سيده أحد المصنفات في الترادف , وكذلك فعل الهمذاني في كتابه " الألفاظ الكتابية " , ومنهم أيضًا سيبويه وقطرب وابن سيده والرماني والأصفهاني ... (٢)

وإذا كان علماء اللغة قديمًا وقفوا عند مجرد تعريف الترادف بأنه توارد الألفاظ المتعددة على المعنى الواحد , وأن ذلك من أبرز الخصائص المميزة للعربية , دون أن يخوضوا في تفسير هذا التعريف للترادف والوقوف على جوانبه وبيان شروطه وكذلك أسبابه , إلا أن الأصوليين قد اهتموا كثيرًا بهذه الظاهرة ولهم فيها كثير من الإسهامات التي اعتد بها اللغويون بعد ذلك , وقد تحدثوا بإسهاب حول تعريف الترادف وشروط وقوعه وفوائده إن وقع , ولم يغفلوا في ظل ذلك أن يشيروا إلى أهم الأسباب المؤدية إليه , وقد أشار الأصوليون إلى أن لوقوع الترادف في اللغة سببين : أحدهما : وهو الأكثر , أن يكون من واضعين مختلفين , كأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى تضع الاسم الآخر للمسمى الواحد , من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان , ويخفى الواضعان , أو يلتبس أحدهما بوضع الآخر , وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية , والآخر : وعليه أقل المترادفات , وهو أن يكون من واضع واحد , وإلى هذين السببين أشار الأصفهاني بقوله : " وينبغي أن يحمل كلام من منع على منعه في لغة واحدة فأما في لغتين فلا ينكره عاقل ". (٣)

---

(١) ينظر : السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها , ج١ , صـ ٤٠٣ و صـ ٤٠٧ .
(٢) للتوسع حول آراء العلماء المثبتين للترادف ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم صـ ٤٦ : صـ ٥٤
(٣) ينظر : السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها , ج١ , صـ ٤٠٥ و صـ ٤٠٦ .

لقد رأى المؤيدون لوقوع الترادف - من حيث هو وحدة المعنى وتعدد الألفاظ - أنه يظهر إحدى سمات العربية الدالة على اتساعها في الكلام وأنه انعكاس لواقع انتماء اللغة العربية لمجموع القبائل العربية بلهجاتها المتعددة وكانت حجة من أثبته في اللغة أن ألفاظها يفسر بعضها بعضًا , وأن أهل اللغة مجمعون على أنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا هو العقل , وإذا أرادوا تفسير العلم قالوا هو المعرفة فدل ذلك على أن اللفظين مترادفان يغني أحدهما عن الآخر , ويمكن أن يحل محله في الدلالة على نفس معناه .(١)

وهناك شبه إجماع على أن ظاهرة الترادف من أسباب غنى العربية بالمفردات وامتيازها بثروة هائلة من الألفاظ , لذا كثرت المصنفات التي جمعت مفردات هذه الظاهرة عند القدماء على وجه الخصوص , مما يعزز هذه المقولة حتى بلغت حدًا يثير العجب كأن تصل مسميات الشيء الواحد إلى ألوف الألفاظ ومن مزايا المترادفات أنها تعين على إفراغ المعنى في قوالب متعددة ونظمها في سلك من البلاغة والفصاحة , ولا تنكر مزاياها في النظم والنثر , إذ يتيح مراعاة الوزن والقافية في الشعر , وتزيين النثر بالسجع , ويتيح كذلك الإلحاح على الفكرة الواحدة بالمترادفات لتأكيدها , وهذا يعين على التنويع في أساليب التعبير والبعد عن التكرار وإبراز المعنى الواحد في صور عدة , ومراعاة المقام باختيار اللفظ المناسب , فقد يصلح لفظ لمقام لا يصلح فيه الآخر , وبها أيضًا تكثر طرق الإخبار عما في النفس ووجود البدائل لذلك وفي هذا توسعة على المتحدث في طرائق التعبير , وانتقاء الألفاظ , والسلامة من العي والعجز , فإذا عجز الإنسان عن استعمال أحد اللفظين أو نسيه أو تعسر عليه نطقه , لجأ إلى الآخر ليعبر به عن نفس المعنى الذي أراده , وبتعدد المترادفات يسهل تخير ما طابق المعنى فيأتي الكلام جزلًا بليغًا , ويعد الترادف مظهر ثراء في اللغة فهو حشد لغوي تترادف فيه الألفاظ وتتوالى على المعنى الواحد , وسعة التعبير في الكلام تمكن المتكلم من القدرة على التأثير على السامع وملك مشاعره , فضلًا عن أن الترادف يُمَكِّن من العدول عن كلمة إلى أخرى أخف منها أو أفصح أو أوضح كما يفيد في تفسير الكلمة التي لم يُفهم معناها بكلمة أخرى , وهو المعروف عند المناطقة بالتعريف اللفظي مثل قولك : البُر هوالقمح , والعسجد هو الذهب وشواهد الترادف في اللغة كثيرة ومتنوعة تشمل الأسماء والأفعال والصفات والحروف وهذه الكثرة وهذا التنوع في المترادفات العربية هو ما استرعى انتباه اللغويين على مر العصور.(٢)

---

(١) ينظر : ابن مرزبان الباحث : كتاب الألفاظ , صـ ١٩ , وفريد عوض حيدر : علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية) , صـ ١٢٣ .
(٢) ينظر : أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية مقدمة المحقق صـ١٧ , والسيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج١صـ ٤٠٦ , ومحمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ ٩ , ومحمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ٧٢ .

يضاف إلى ذلك ما لفكرة الترادف من أهمية خاصة في العمل المعجمي فأغلب المعاجم – إن لم يكن كلها – قائمة على ذكر المرادفات , فكثيرًا ما تشرح معنى الكلمة بكلمة أخرى ترادفها , وهذا يعني أن الكلمتين بمعنى واحد , متطابق أو على الأقل متقارب , ولكن المعاجم لا تكتفي بهذه الطريقة وسيلة لشرح المعنى بل تضيف تفاصيل وصفية توضح المعنى المراد , لأن الشرح بالمرادف – على أهميته التوضيحية - له مشكلته المعجمية ؛ إذ إنه يمكن أن يوقع القارئ في حلقة مفرغة فلو شرحنا مثلًا كلمة عظيم بأنها تعني كبير , ثم شرحنا كلمة كبير بمعنى عظيم , نكون قد وقعنا في غموض يصفه بعض الباحثين بمصطلح الدور أو التعريف الدائري . (١)

وفي كل الأحوال فإنه من البديهي عدم التقليل من شأن الفائدة التي تجنيها اللغة من وجود مثل هذا الثراء في الترادف وما ينتج عنه من تعدد أساليب التعبير التي يمكن التبادل فيما بينها , ولكن في نفس الوقت يجب ألا يصرف ذلك الثراء نظر المتخصصين والباحثين عما في الترادف من أخطار عظيمة , فإذا كانت الحكمة تتطلب تجنب التكرار فإن مجرد التنويع في الأسلوب باستعمال المترادفات فضلًا عن المبالغة فيها قد يصبح تنويعًا مصطنعًا لا روح فيه . (٢)

وإذا كان بعض العلماء يعد الترادف من خصائص اللغة ومفاخرها فإن كثيرين وقفوا من الترادف موقف الرفض والإنكار , وقد فطن بعض العلماء والباحثين لهذه القضية الخطرة , وما يمكن أن تحدثه من أثر سلبي في فهم المعنى وإدراكه فطرحوا قضية الترادف وما يقابلها من التماس الفروق للبحث. وإنكار الترادف والتماس الفروق الدقيقة بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد المعنى والقول بالتباين بين اسم الذات واسم الصفة أو صفة الصفة , ذهب إليه بعض العلماء في أواخر القرن الثالث الهجري , فكان عالم كبير كثعلب يرى أن ما يظن من المترافات فهو من المتباينات , وبمثل قوله قال تلميذه أحمد بن فارس , وإذا الجدل يبلغ أشده في القرن الرابع الهجري حول هذا الموضوع , فمن منكر للترادف , ومن مغالٍ في وقوعه , ومن معتدل فيه . (٣)

ومن المنكرين لوقوع الترادف قديمًا أبو علي الفارسي , وابن الأعرابي , وثعلب وابن فارس , والمبرد , والعسكري , ومن المنكرين له كذلك السيوطي الذي صرح برأيه في هذه الظاهرة في ثنايا عرضه لآراء العلماء حولها بقوله : " والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف ومابعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى ". (٤)

---

(١) ينظر : محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة , صـ ١٤٥ و صـ ١٤٦ .
(٢) ينظر : أولمان : دور الكلمة في اللغة , صـ ١١٣ .
(٣) للتوسع ينظر : صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة , صـ ٢٩٦ , وفضل حسن عباس : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية , صـ ٥٤٤ : صـ ٥٥٣ .
(٤) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها , ج١ , صـ ٤٠٤ .

ومن بين المنكرين للترادف أبو هلال العسكري الذي كانت له تجربة رائدة في التماس ما بين الألفاظ من اختلاف دقيق في المعنى , حين ألف كتابه في الفروق اللغوية , وقد صرح في بدايته بسبب تأليفه , فيقول في أولى صفحاته : " ما رأيت نوعًا من العلوم , وفنًا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه , وتنظم أصنافه , إلا الكلام في الفرق بين **معان تقاربت** حتى أشكل الفرق بينها , نحو : العلم والمعرفة , والفطنة والذكاء , والإرادة والمشيئة ... " (١)

ولعل أول ملحظ هنا هو أن أبا هلال يقر بوجود التقارب الدلالي بين لفظ ولفظ ولكن هذا التقارب لا يعني التطابق , بل يعني أن هناك مساحة دلالية للتمايز بين الألفاظ , قد تكون هذه المساحة أقل من مساحة الاشتراك الدلالي وقد تكون أكبر ولكن ذلك لا يعني إلغاءها لحساب فكرة التطابق التي يؤدي التسليم بها في المحصلة الأخيرة إلى تبديد الغرض الأساسي من وجود هذه الألفاظ وهو تحديد المدلولات تحديدًا دقيقًا وصولًا إلى حقائقها , وكأننا هنا بإزاء التأكيد على الغرض الأساسي من اللغة عمومًا , وهو غرض الدلالة على الحقائق بخصائصها التي هي عليها أي بالفروق التي تجعل كل حقيقة هوية متميزة واضحة فالوظيفة الأساسية للغة إذن هي كونها وسيلة للمعرفة الواضحة , وتوضيح العلاقات الدلالية القائمة بين الألفاظ وتمييز العناصر الفارقة بينها هما الشرطان الضروريان لاكتشاف دقة المعنى ويعتقد أبو هلال أن منع الترادف هو مذهب المحققين من العلماء , وأن القائلين بخلاف هذا لا يتحققون المعاني , فكل لفظين - أو أكثر - يجريان على معنى واحد في لغة واحدة يقتضي كل واحد منهما خلاف ما يقتضيه الآخر.(٢)

" ومجمل حجة القائلين بمنع الترادف أنه إذا كان واضع اللغة واحدًا , كان وضع كلمتين أو أكثر لمعنى واحد لغوًا وإضاعة وإسرافًا , وأن الغرض الأول من اللغة هو التفاهم , وأن يكون الوضع تابعًا للحاجة الملحة , وأنه إذا وضع لفظ لمعنى كان علمًا عليه , وسِمة له , فإذا تكرر وضع اسم آخر , ثم آخر لهذا المعنى , من غير نقص فيه أو زيادة , كان ذلك عملًا خاليًا من الموجب , عرِيًّا من الدافع , وقد دفعهم هذا الرأي إلى البحث عن الفروق بين كل كلمتين يظهر ترادفهما , فأوغلوا في ذلك إيغالًا , ثم تعسفوا تعسفًا شديدًا "(٣)

والأمر الثاني المؤدي إلى منع الترادف هو الحاجة إلى الاختصار والاقتصار على ما يؤدي الغرض المقصود من اللغة , ولأن القول بخلاف هذا يؤدي إلى تكثير اللغة بما لا فائدة منها ولا حاجة إليه , ذلك أن القول بالترادف يؤدي إلى تعطيل فائدة أحد اللفظين لحصولها باللفظ الآخر , كما أن ما دون في المعاجم وكتب اللغة على أنه من المترادفات ليس في حقيقته كذلك , بل إن العرب كانت تفرق بينه وتعرف لكل لفظة دلالتها الخاصة بها , ولا يلزم من جهلنا بهذه الفروق تجهيل العرب بها أيضًا , وما جاء ظاهره كذلك إنما هو متباين بسبب اختلاف الاعتبار . (٤)

---

(١) أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية , صـ ٢١ .
(٢) محيي الدين محسب : التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري , صـ ١٠ وصـ ١١
(٣) علي الجارم : الترادف , صـ٣١٠
(٤) للتوسع ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ٨٥ : صـ ٩٥ .

وقد كان من بين ما احتج به منكرو الترادف ومثبتو الفروق كذلك , هو أن الألفاظ التي قيل بترادفها , كثيرًا ما يتم العطف بينها بحرف الواو مما يدل على وجود فرق بينها فالعطف يقتضي المغايرة والمخالفة بين المتعاطفين لأن الواو تفيد مطلق التشريك بينهما , والتشريك يقتضي أن يكون هناك شيئان أو أكثر يشتركان في شيء , لأن الشيء الواحد لا يشارك نفسه , وإن تعددت ألفاظه ما دام شيئًا واحدًا فإذا جاز تعقيب اللفظ بمرادفه لقصد التوكيد والمبالغة لم يجز ذلك بحرف التشريك يقول أبو هلال : " ويعطف الشيء على الشيء **وإن كان يرجعان إلى شيء واحد** إذا كان أحدهما خلاف الآخر , فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبوعبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله " , وعلى ذلك فعطف الوعد على العهد مثلًا في حديث سيد الاستغفار : " وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت " يؤكد أن في الوعد معنى ليس في العهد , وفي العهد معنى ليس في الوعد , وأن بينهما فرقًا ما جعل العطف بينهما أمرًا ممكنًا , وكما قال بعض النحويين بعدم جواز دلالة اللفظ الواحد على معنيين إلا بقرينة أو علامة تزيل ما قد يقع عند المخاطب من لبس أو إشكال , فكذلك لا يجوز أن يدل اللفظان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرًا للغة بما لا فائدة فيه . (١)

والقول بإنكار الترادف عند من أنكره لا ينفي إمكانية تفسير لفظ بآخر يقاربه في المعنى , ولا يعني عدم جواز التعبيرعن اللفظة بأخرى أو استعمال لفظ بدل آخر لغاية من غايات التعبير أو الإفصاح , وهذا هو مذهب أبي هلال العسكري ؛ ولهذا قال : " ولعل قائلًا يقول : إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة , لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا هو العقل ... وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ... قلنا : ونحن أيضًا كذلك نقول , إلا أنا نذهب إلى قولنا : اللب وإن كان هو العقل فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل " (٢) وإلى هذا أشار ابن فارس بقوله : " وأما قولهم إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء , فإنا نقول إنما عبر عنه من طريق المشاكلة , ولسنا نقول إن اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه , وإنما نقول : إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى " (٣)

فابن فارس يرى ما يراه العسكري من إمكانية دلالة اللفظين على الشيء الواحد ولكن هذه الدلالة تأتي عن طريق المشاكلة أو المقاربة لا عن طريق الترادف أو المطابقة التامة التي نادى بها الفريق الآخر , هذا التقارب هو ما يفسح المجال للإقرار بأن بين اللفظين اختلافًا في المعنى لا يجب إنكاره , وأن لكل لفظ من الألفاظ التي قيل بترادفها نوع أو درجة أو صفة أو ظلال من المعاني لا تشاركها فيها اللفظة الأخرى .

---

(١) ينظر : أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية , صـ ٢٢ و صـ ٢٣ , وللتوسع ينظر : علي بن عبد الله الراجحي : الإعجاز اللغوي في ألفاظ الترادف من القرآن الكريم , صـ ١٠ .
(٢) أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية , صـ ٢٥ .
(٣) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة , صـ ٦٠ .

فالمنكرون للترادف - إذن - يرون أن الأصل أن تنفرد كل كلمة بمعنى خاص بها لأنهم يعلمون أن اللفظ الواحد لا يحمل نفس دلالته إذا تغير موقعه في النص أو تغير النص برمته , فكيف باللفظ أن يساوي غيره مع الأخذ بعين الاعتبار تلك الظلال المعنوية الدقيقة التي تشكلها أصوات اللفظة ؛ مما يجعل لها دلالة هامشية لا تتوافر في المرادف , ومع ذلك قد تلتبس بعض المفاهيم بين لفظين متقاربين في المعنى نحو سيف – صارم – يماني , و قعد – جلس - نهض , ورأى – بصر – رمق – شزر ... إلخ , وحينئذ يكون السبب عندهم عدم ملاحظة فروق الدلالة على الذات أو الصفات أو الخصوصية أوالشمول أوالتباين أو اختلاف العصر والبيئة اللغوية أو زيادة معنى وهو ما يعرف في الدراسات الدلالية الحديثة بالمعنى وظلال المعنى . (١)

لقد كان المثل الأعلى الذي تطلع إليه مانعو الترادف هو أن يكون ثمة دال واحد لمدلول واحد , ولذلك فإننا نرى أبا هلال يكرر كثيرًا مثل هذه العبارات التي تؤكد على ضرورة تميز كل دال بدلالة خاصة فنراه يقول : " إن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني " ويقول : " إذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة " , والجامع المشترك الذي يلتقى عنده مانعو الترادف عمومًا هو النظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة تنشد الوضوح الذي يكفل لعملية الاتصال تحقيق هدفها . (٢)

وفي سبيل إنكار القول بالترادف حرص العلماء على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة مما قد يُظن فيها الترادف , فعقدوا فصولًا لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أحوالها , فنقلوا مثلًا أنه لا يقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهي خوان , ولا كوز إلا إذا كانت له عروة وإلا فهو كوب , وكذلك الكأس لا تكون كأسًا حتى يكون فيها شراب وإلا فهي قدح أو كوب , والقلم لا يكون قلمًا إلا وقد بُريَ وأُصلح وإلا فهو أنبوب ... (٣)

وقد وضع مانعو الترادف عددًا من الاعتبارات للتفريق بين الألفاظ التي تبدو في ظاهرها مترادفة , فحددوا الفروق :

* باعتبار اختلاف الاستعمال اللغوي للفظين المراد التفريق بين معنييهما كالفرق بين العلم والمعرفة , إذ يتعدى الأول إلى مفعولين والثاني إلى مفعول واحد بما يدل على الفرق بينهما في المعنى .

* وباعتبار صفات المعنيين كالفرق بين الحلم الذي لا يكون إلا حسنًا والإمهال الذي يكون حسنًا وقبيحًا .

---

(١) ينظر : أحمد نعيم الكراعين : علم الدلالة بين النظر والتطبيق صـ ١١٠ , وابن مرزبان الباحث : كتاب الألفاظ , صـ ٢٠ .
(٢) ينظر : محيي الدين محسب : التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري , صـ ١٤ وصـ ١٥ .
(٣) للتوسع ينظر : علي الجارم : الترادف صـ ٣٢٨ , وصبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة , صـ ٢٩٨ .

* وباعتبار ما يؤول إليه المعنيان كالفرق بين المزاح الذي لا يقتضي تحقير الممازَح والاستهزاء الذي يقتضي تحقير المستَهزَأ به .
* وباعتبار اختلاف الحروف التي تعدى بها الأفعال كالفرق بين العفو والغفران فعفوت عنه يقتضي محو الذم والعقاب عنه , وغفرت له يقتضي ستر الذنب له .
* وباعتبار اختلاف النقيض كالفرق بين الحفظ والرعاية فالحفظ نقيضه الإضاعة والرعاية نقيضها الإهمال .
* وباعتبار اختلاف الاشتقاق كالفرق بين السياسة التي هي النظر الدقيق في الأمور وبين التدبير الذي هو النظر إلى عواقب الأمور وآخرها .
* وباعتبار ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه كالفرق بين الاستفهام الذي لا يكون إلا لما يجهله المستفهِم والسؤال الذي لا يشترط فيه ذلك .
* وباعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة كالفرق بين الحنين الذي أصله صوت من أصوات الإبل إذا اشتاقت لأوطانها ثم كثر ذلك حتى جرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب اسم المسبب وعلى المسبب اسم السبب . (١)

وعلى الرغم من وجود بعض الفروق اللغوية بين بعض الألفاظ ؛ إلا أن هذه الفروق لا تصل إلى درجة إنكار الترادف لأن الإحساس اللغوي يقرر بأن معناها واحد وإن كان بينها فرق لغوي فلا يخرجها عن دائرة الترادف لأنها تشترك في المعنى العام , وبالتأمل في اختلاف آراء العلماء قديمًا حول ظاهرة الترادف يمكن الجمع بين هذه الآراء بما يلي :
١ – القائلون بالترادف يكتفون بدلالة اللفظين على المعنى العام المتداول بين الناس وينظرون إلى المعنى المشترك بين الألفاظ لتقارب معانيها بوجه عام , ولاشتراكها في المعنى الأساسي .
٢ – المنكرون للترادف يلتمسون الدقة الدلالية في الألفاظ , فينظرون إلى الفروق اللغوية الدقيقة بينها , ويبحثون عن التطابق الكلي بين دلالة اللفظين على المعنى العام والمعاني الجزئية المتفرعة عنه , ويعدون المعنى المشترك بين هذه الألفاظ من قبيل التقريب لا التحقيق الدقيق للمعنى .

---

(١) للتوسع ينظر : محمد داود : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم , صـ ١٠ , محيي الدين محسب : التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري , صـ ٢٣ : صـ ٤٦ , ومحمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم صـ ١١٤ : صـ ١٢٠ .

وبناء على ما سبق فالقول بالترادف مبني على المعنى المشترك بين الألفاظ كما أن إنكار الترادف مبني على الفروق اللغوية بين تلك الألفاظ , فلا تعارض بين الاتجاهين ؛ لأن المنكرين لم يمنعوا دلالة اللفظين على معنى عام أو معنيين متداخلين , فكأن القائلين بالفروق اللغوية يقولون بالترادف وزيادة , وهذه الزيادة هي تلك الفروق اللغوية الدقيقة التي تزيد على المعنى المشترك بين الألفاظ , فهم يمنعون الترادف التام لا الترادف الناقص . (١)

فالإنكار المطلق لهذه الظاهرة يحمل في طياته قدرًا من التحكم والتسرع , فهذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية باعتبارها أمرًا يفرضه الواقع والاستعمال عليها ولكنها في ذات الوقت لا تقوم على نحو ما رآها المدافعون عنها والجاعلون إياها مظهرًا من مظاهر الغنى في اللغة الفصحى , فلو صح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتجه إلى اللغة العربية اتهام بالإسراف ومجافاة الاقتصاد والاعتدال ولو صح من جهة أخرى أنها لا توجد في في اللغة العربية مطلقًا لاتجه إلينا الاتهام بجهل لغتنا , وعدم التفريق بين معاني مفردات نزعمها مترادفة , وكلا الاتهامين غير قائم وغير صحيح , وليس الأمر إلا تراكبًا للمعاني , والتقاءً جزئيًا لمعنى الكلمتين , ثم افتراقًا بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى .(٢)

ولم يتوقف الاختلاف حول تعريف الترادف ووجوده من عدمه عند القدماء فحسب بل تجاوزهم إلى غيرهم , وانسحب خلافهم مع التوسع فيه إلى المحدثين ونجم عنه اختلاف المناهج التي اتبعوها في النظر إلى ظاهرة الترادف , فتباينت آراؤهم بين مؤيد مثبت ورافض منكر , وصار التشعب أكثر تطورًا وعمقًا مما كان عليه عند القدماء , إذ أصبح للإثبات والإنكار درجات متفاوتة وتسميات مختلفة وصار المحدثون يميزون بين أنواع مختلفة من الترادف وأشباه الترادف على النحو التالي :

١ – الترادف الكامل أو التام أو التماثل : وذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق حين يتم المبادلة بينهما ؛ ولذا يبادلون بينهما بحرية في كل السياقات , وأكثر اللغويين على إنكار وجود مثل هذا النوع من الترادف .

٢ – شبه الترادف بمعنى التقارب في المعنى أو التشابه أو التداخل : وذلك حين يتفق اللفظان في كثير من الملامح الدلالية , ويتقاربان تقاربًا شديدًا لدرجة يصعب معها – على غير المتخصص – التفريق بينهما , ولذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ مع إغفال هذا الفرق , كالعام والسنة والحول , وهذا النوع من الترادف هو الشائع في اللغة .

---

(١) ينظر : علي بن جاسر الشايع : ألفاظ المال والتجارة في الحديث الشريف , صـ ٣٦٣ و صـ ٣٦٤ , ومحمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ ٧٠ .

(٢) ينظر : أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية , مقدمة المحقق , صـ ١٩ و صـ ٢٠ .

٣– التقارب الدلالي : ويتحقق ذلك حين تتقارب المعاني , لكن يختلف كل لفظ عن الآخر بملمح دلالي مهم , واحد أو أكثر , ويمكن التمثيل لهذا النوع بكلمات كل حقل دلالي على حدة , حيث تشترك ألفاظ المجال في كثير من الملامح الدلالية التي تجمعها تحت معنى واحد , ولكن تبقى فروق دلالية أو ملامح دلالية خاصة ومهمة تميز بين كل كلمة وأخرى داخل هذا المجال .

٤ – الاستلزام : وهو قضية الترتب على , بمعنى أن لفظًا ما يستلزم لفظًا آخر .

٥ – استخدام التعبير المماثل أو الجمل المترادفة : وذلك حين تملك جملتان نفس المعنى في اللغة الواحدة ... (١)

ويبدو أن أغلب المحدثين من علماء اللغة يجمعون على وقوع ظاهرة الترادف – ليس في العربية فحسب – بل في جميع اللغات الإنسانية , فكل لغة من هذه اللغات

تحتوي على بعض الألفاظ المترادفة , يقل ذلك أو يكثر , طبقًا للظروف الخاصة بكل لغة , وطبيعة المستعملين لها , ومدى حاجتهم إلى ذلك , ويبدو أن نصيب العربية من المترادفات كان كبيرًا إلى الحد الذي لفت أنظار العلماء إليها لدراستها وتقنيينها أو على الأقل تحجيمها في أضيق الحدود , ومن أسباب كثرة الترادف في العربية :

أولًا : تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة ثم تداخل هذه اللهجات : فقد تعددت اللهجات العربية بتعدد القبائل , ومن الطبيعي اختلافهم في أسماء بعض الأشياء , فالشيء الواحد قد يسمى عند قبيلة بلفظ ويسمى عند قبيلة أخرى بلفظ آخر وقد يطغى أحد اللفظين على الآخر ويشتهر لكونه الأسهل أو الأخف , وقد يتناوبان في كثرة الاستعمال , فيجتمع في كلام الإنسان الواحد أكثر من لفظ للمعنى الواحد .

ثانيًا : فقدان الوصفية : فالأصل اختصاص الشيء الواحد باسم واحد ثم اتصافه بصفات مختلفة , غير أن التوسع في الاستعمال قد يؤدي إلى فقدان الوصفية وجريان هذه الصفات مجرى الأسماء شيئًا فشيئًا , حتى تندمج في الاسم وتصبح مرادفة له , فاللغة العربية كما هو معروف يكثر فيها الإيجاز اعتمادًا على وضوح المراد , ومن هنا جرت عادة العرب في كثير من الأحيان على الاكتفاء بالصفة عن الموصوف , فإذا تكرر استعمال الوصف كثيرًا بديلًا للموصوف تناسى الناس الموصوف تدريجيًا , وأصبح هذا الوصف علمًا , وتنوسيت الفروق بينهما بحيث أصبح المتكلم يستعمل أيًا من هذه الألفاظ , وهو لا يريد أكثر من المعنى العام الذي يجمعها , لأن اشتهار هذه الصفات رفع الحرج نوعًا ما عند إلحاقها بأسمائها وعدها مرادفة لها .

---

(١) لتفصيل هذه الأنواع ينظر : أحمد مختار عمر : علم الدلالة , صـ ٢٢٠ : صـ٢٢٣ , وحلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية صـ ١٢٩ : صـ ١٣٥ , ومحمد محمد داود : العربية وعلم اللغة الحديث ١٩٣ .

ثالثًا : التطور اللغوي في اللفظة قد ينشأ عنها صورة أخرى تحمل نفس المعنى فتعد حينئذ من المترادفات , حيث يعتبر بعضهم اختلاف نطق القبائل العربية لبعض الحروف بالقلب أو الإبدال أو التخفيف سببًا من أسباب الترادف , غير أن مثل هذا حري أن يكون من باب التطور الصوتي للكلمات , وألا يكون من قبيل الترادف .

رابعًا : الاقتراض والاستعارة من اللغات الأجنبية ومجاورة الأجنبي للفظ الأصلي واعتبارهما مترادفين , فقد أدى اختلاط العرب قبل الإسلام بغيرهم من الأمم المجاورة كالفرس والروم والأتراك , إلى دخول بعض الكلمات الأجنبية في اللغة العربية , منها ما مات في مهده ومنها ما عاش ورسخت قدمه وكثر استعماله حتى تغلب على نظيره العربي , أو تساوى معه في الدلالة على نفس المعنى , وهناك من لا يعد هذا من المترادفات نظرًا لاختلاف اللغات , وهذا القول وجيه إذا لم تكن هذه الكلمات قد اكتسبت التعريب وتأصلت في اللغة

خامسًا : المجاز : ذلك أن المجازات المنسية تعتبر سببًا من أسباب كثرة الترادف , فحين تستعمل الكلمات استعمالًا مجازيًا , فكثير ما يحظى بعضها بإعجاب السامعين

فتستهويهم ظرافته , ويكثر بينهم استعماله , ويطول العهد عليه , ومن ثم ينسى اعتبار العلاقة التي أوجبت التجوز به فيستعمل جنبًا إلى جنب مع الحقيقة , دون تفريق بينهما وكأنهما مترادفان .

سادسًا : التساهل في الاستعمال والتسامح فيه سواء أكان ذلك بعدم التمييز بين المطلق والمقيد , أم بالاكتفاء بإطلاق اسم الشيء على ما يشتمل على معناه أم غير ذلك مما يتسبب في ضياع الفروق وترادف الكلمات .(١)

وإذا كان بعض القدماء قد توسع في القول بالترادف , وعد كثيرًا من الألفاظ من المترادفات لمجرد وجود بعض التقارب أو التشابه المعنوي بينها , فإن بعض اللغويين المحدثين قد دفعهم ذلك إلى البحث في هذه القضية وإعادة النظر في تعريف الترادف , وفي سبيل الحفاظ على اللغة من العموم أو السطحية التي قد تسببها كثرة المترادفات والمبالغة أو المغالاة فيها , وضع المحدثون شروطًا صارمة لقبول القول بالترادف بين كلمتين , هذه الشروط تتمثل في :

١ – الاتحاد التام في المفهوم بمعنى اتفاق الكلمتين في المعنى اتفاقًا تامًا , على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة , فإذا تبين بدليل قوي أن العربي كان حقًا يفهم من أحد اللفظين ما لا يستفيده من الآخر انتفى حينئذ الترادف .

٢ – الاتحاد في البيئة اللغوية بحيث تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة ومتجانسة من اللهجات , على نحو ما رآه الأصفهاني قديمًا من أن الترادف إنما يكون في اللهجة الواحدة , وينكره في لهجتين , وهي وجهة نظر سليمة تتجه إلى ما يتجه إليه المحدثون في نظرتهم إلى الترادف .

---

(١) ينظر : رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية , صـ ٣١٦ : صـ ٣٢١ .
وللتوسع ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ٦٠ : صـ ٧٠ .

٣ – الاتحاد في العصر , بحيث يكون اللفظان قد استعملا في عصر واحد بمعنى واحد , لا في عصرين مختلفين , فالمحدثون من اللغويين حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين , وتلك هي النظرة الوصفية للمترادفات , ولا ينظرون إليها تلك النظرة التاريخية التي تنظر إلى تلك الألفاظ كمجموعة واحدة مهما اختلفت عصورها وانتماءاتها الزمنية .

٤ – ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر مثل الجثل والجفل بمعنى النمل , فهما لفظان متحدان وزنًا ومعنى , مما يبدو معه أن أحدهما أصل للآخر وأن ما بينهما من اختلاف إنما يرجع بلا شك إلى أن أحدهما متطور عن الآخر .

فإذا طبقت هذه الشروط على اللغة العربية ننتهي إلى تضييق دائرة الترادف وأنه لا يكاد يوجد إلا بقلة , وبها يتضح أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة .(١)

وعلى ذلك فالترادف عند اللغويين العرب حديثًا يعني : أن يدل لفظان مفردان فأكثر دلالة حقيقية أصيلة مستقلة على معنى واحد باعتبار واحد , وفي بيئة لغوية واحدة , فلا اعتداد بالألفاظ المركبة ولا المعاني المجازية والأسباب البلاغية

وبشرط الأصالة تخرج الألفاظ المتلاقية على معنى واحد نتيجة لتطور صوتي أو دلالي , وبالاستقلال يخرج التابع والتوكيد , وبشرط الاعتبار الواحد يخرج ما يدل على ذات وصفة كالسيف والصارم , أو صفتين كالصارم والمهند , أو صفة وصفة الصفة كالناطق والفصيح , وبشرط البيئة الواحدة يخرج ما تداخل من ألفاظ وضعتها قبائل مختلفة على معنى واحد . (٢)

ويتوقف الحكم على كلمتين بأنهما مترادفتان في معنى أو لا على نوع المعنى إذ قد تكون الكلمتان مترادفتين في نوع ما من المعنى ومختلفتين في نوع آخر , وقد تتفق بعض الألفاظ في المعنى الأساسي ولا تتفق في ظلال المعاني المنبعثة عنه كما أنها قد لا تعطي نفس الدلالة للنص إذا ما تم استبدال إحداها بلفظ آخر يقاربها في المعنى , فإذا دلت نصوص اللغة على أن بين الألفاظ المختلفة الصورة فروقًا في الدلالة مهما كانت تلك الفروق طفيفة لم يصح أن تعد من المترادفات , لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد العام في المعنى والحكم في هذا مرجعه أولًا وأخيرًا إلى الاستعمال لا إلى ما يتكهن به بعض أصحاب المعاجم . (٣)

---

(١) ينظر : إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية , صـ ١٥٤ و صـ ١٥٥ , و رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية , صـ ٣٢٢ و صـ ٣٢٣ .
(٢) ينظر : محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ ٣٥ .
(٣) ينظر : إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ صـ ٢١٣ , ومحمد يونس علي : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب صـ ٧٥ .

وممن أيدوا وقوع الترادف في اللغة الدكتور رمضان عبد التواب حيث يقول : " ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحيانًا, فإننا لا يصح أن ننكر الترادف مع من أنكره , فإن إحساس الناطقين باللغة كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف فنراهم يفسرون اللفظة منها بالأخرى ... وإن كان من يمنعون الترادف يحاولون التفرقة بين اللفظين كأبي هلال العسكري الذي حاول أن يفرق بين القسم والحلف بأن القسم أبلغ من الحلف لعلة ذكرها هو ولا تخلو من التكلف " . (١)

ومنهم الدكتور صبحي الصالح الذي تبنى الرأي الذي قال به الأصوليون قديمًا فيقول : " ولسنا نريد بهذا أن ننكر مع أحمد بن فارس وقوع الترادف , بل نؤثر أن نعتدل في رأينا , فلا ضير علينا إذن أن نأخذ بمذهب من يقول في شأن الترادف وينبغي أن يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة , فأما لغتين فلا ينكره عاقل , وقد تنبه إلى هذا علماء الأصول حين فسروا وقوع الترادف بوجود واضعين مختلفين وهو الأكثر " . (٢)

بل إن البعض يعتبر غنى العربية بما يمثل هذه الظاهرة أحد المفاخر التي ينبغي أن تفخر بها على غيرها من اللغات , وفي إطار ذلك يؤكد الأب رفائيل اليسوعي على أن الترادف من أشهر مميزات لغتنا العربية , وأن غناها العجيب بالمترادفات لا يكاد يوجد له مثيل في أسمى الألسن مقامًا , وأن تلك المزية الفريدة تمكن الناثر فضلًا عن الشاعر من تنويع تعبيره عن الشيء ذاته , ومن الدلالة على أدق الأمور بالكلمات المختصة بها , ولكنه يرى المترادفات نوعين , أحدهما لا نلاحظ أدنى فرق بين

كلماته كالسفينة والفلك , والآخر نري فيه بينها اختلافًا غير جوهري – في نظره - كالسفينة والزروق . (٣)

ويرى الدكتور علي الجارم أن أكثر ما سمع من المترادفات إنما جمع على ضرب من التسامح , ومع ذلك فهو لا ينكر الترادف , ويرى أنه واقع فعلًا , وأن وجوده في اللغات من الخير لها , ولكن أمثلته ليست بالكثرة التي زعمها بعض العرب , ويرى كذلك أن المنكرين بالغوا حين أنكروا ما ورد من أمثلة حقيقية له , لذا يدعو إلى التأمل والتدقيق , وعدم المبالغة أو الإغراق في التوسيع والتضييق ؛ فمن الغلو إنكار الترادف تمامًا كما أن من الغلو أيضًا الإقرار بكل ما ذكر منه .(٤)

ويؤيد الدكتور كمال بشر وقوع الترادف الجزئي ويستبعد وقوع الترادف التام إذ رأى أنه من الجائز جدًا أن تتفق كلمتان أو أكثر في المعنى وربما لا ندرك الفرق بينهما غير أن هذا الفرق قد نشعر به حين نحاول أن نستبدل الكلمات بعضها ببعض في المواقف المختلفة , ومن الجائز أيضًا أن يصح التبادل في بعض هذه المواقف ولكن نشك في جواز هذا التبادل في كل المواقف إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة وصفية (٥)

(١) رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية , صـ ٣١٦ و صـ ٣١٧ .
(٢) صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة , صـ ٢٩٩ .
(٣) ينظر : رفائيل نخلة اليسوعي : المنجد في المترادفات والمتجانسات , مقدمة المؤلف , صـ E
(٤) علي الجارم : الترادف , صـ ٣٢٠ .
(٥) ينظر : أولمان : دور الكلمة في اللغة , هامش المترجم , صـ ١٢٥ .

ويختلف موقف الدكتور أحمد مختار عمر من الترادف وفقًا لاختلاف المراد منه فيقول " إذا أردنا بالترادف : التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات , دون أن يوجد فرق بين اللفظين في جميع أشكال المعنى (الأساسي والإضافي والأسلوبي والنفسي والإيحائي) , ونظرنا إلى اللفظين داخل اللغة الواحدة , وفي مستوى لغوي واحد , وخلال فترة زمنية واحدة وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة , فالترادف غير موجود على الإطلاق ... أما إذا أردنا بالترادف : التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعنى , أو اكتفينا بإمكانية التبادل بين اللفظين في بعض السياقات, أو نظرنا إلى اللفظين في لغتين مختلفتين أو في أكثر من فترة زمنية واحدة , أو أكثر من بيئة لغوية واحدة , فالترادف موجود لا محالة ".(١)

وأخيرًا يرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن " الفيصل في تحديد كون الكلمتين مترادفتين كامن في السياق فإذا أمكن انتزاع كلمة من جملة وإحلال كلمة أخرى محلها دون تغير المعنى فالكلمتان مترادفتان , وهذا ممكن في حالات بأعيانها , ولكن ينبغي التحفظ في ذلك في محاولة التحديد الدقيق للمعنى , وهنا تختلف أكثر المترادفات , ولذلك يعد الترادف عند أكثر اللغويين المعاصرين تقاربًا دلاليًا , وليس مطابقة دلالية كاملة ".(٢)

وقد تنبه بعض اللغويين القدماء إلى نفس الفكرة , وإن كانوا قد أشاروا إليها في إجمال حين فرقوا بين المترادف والمتكافئ من الألفاظ , وخصوا الثاني بالكلمات التي تدل على ذات واحدة , ويختص كل منها بمزيد معنى , وقالوا إنها تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات.(٣)

وبذلك يكون الخلاف الواقع بين اللغويين حول هذه المسألة إنما يتعلق في الحقيقة بالترادف التام الكامل الذي يعني التماثل ومطلق التطابق , فأغلبية اللغويين على إنكار هذا النوع , ولكن هناك قلة قليلة منهم تسمح بوجوده إما مع تضييق شديد أو مع شيء من التجوز والتساهل , أو بشروط خاصة , ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فإن الترادف النسبي الجزئي أو شبه الترادف ظاهرة لغوية موجودة وما زالت تحتل مكانًا في الدرس اللغوي الحديث وتعد قضية من القضايا التي تواجه المنظرين لعلم الدلالة الذين يبحثون عن قواعد مطردة توضح طريقة تولد المعاني . (٤)

---

(١) أحمد مختار عمر : علم الدلالة , صـ ٢٢٧ و صـ ٢٣٠ .
(٢) محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة , صـ ١٤٨ .
(٣) ينظر : أحمد مختار عمر : علم الدلالة صـ ٢٢٩ .
(٤) ينظر : أحمد نعيم الكراعين : علم الدلالة بين النظر والتطبيق صـ ١١ .

وكذلك الأمر بالنسبة للغويين الغربيين , لا يعتقدون بوجود الترادف الكامل بمعنى أنه لكي نعتبر أن مترادفين ترادفًا تامًا , يجب أن نتمكن من مبادلة إحداهما بالأخرى في جميع السياقات اللغوية , وقد تبين لهم بالدراسة التفصيلية بأن هذا غير ممكن , أو على الأقل نادر الحدوث , وأنه لا توجد في أية لغة مترادفات كاملة , فكل ما هنالك هي كلمات متشابهة جدًا , أو متقاربة في المعنى , ولكنها لا تحمل جميع العناصر الأولية للمعنى التي تحملها أية كلمة أخرى . (١)

لذا نجد أولمان بعد أن عرف المترادفات بأنها " ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق " , يذكر أن الترادف بهذا المعنى نادر الحدوث فيقول : " والترادف التام – على الرغم من عدم استحالته – نادر الوقوع إلى درجة كبيرة , فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر فإذا ما وقع هذا الترادف التام , فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة , حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول , والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه , وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها مناسبًا وملائمًا للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد " , وأولمان وإن نفى الترادف بمعنى التطابق إلا أنه يعترف

بوجود الترادف بمعنى التقارب في المعنى فيقول : " وبالجملة سوف يتبين لنا أن معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات ". (٢)

أما بلومفيلد فلا يعترف بالترادف من أول الأمر حيث يرى أنه " إذا اختلفت الصيغ صوتيًا وجب اختلافها في المعنى " وعلى هذا فلا ترادف عنده ويوافقه على ذلك فيرث , وعدم اعتراف فيرث بالترادف يتمشى مع مذهبه الخاص بالمعنى اللغوي , فالمعنى اللغوي عنده عبارة عن مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة أو العبارة أو الجملة , ومن الطبيعي أن تكون المميزات الصوتية إحدى هذه المميزات والخصائص , فإذا اختلفت من كلمة إلى أخرى كما هو الحال في المترادفات وجب اختلاف الكلمتين في المعنى أيضًا , والنتيجة الحتمية لهذا هي عدم وجود الترادف .(٣)

وذكر بالمر أن المترادفات الحقيقية أو التامة تكون من حيث التبادل قابلة للتبادل في سياقاتها كلها , لكن القضية هي أنه ليس هناك على وجه التقريب مترادفات تامة بهذا المفهوم . (٤)

---

(١) للتوسع ينظر : نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة , صـ ٥٣ و صـ ٢٦٥ .
(٢) أولمان : دور الكلمة في اللغة , صـ ١٠٩ و صـ ١١٠ .
(٣) السابق : هامش المترجم , صـ ١٢٣ .
(٤) فرانك بالمر : علم الدلالة (إطار جديد) , صـ ٩٧ .

ويقول جرمان ولوبلون : " في علم الدلالة نلجأ عادة إلى تعريف ضيق محدود للترادف وهو الكلمتان اللتان تقبلان التبادل فيما بينهما , وذلك في كل السياقات أو الاستعمالات وليس في تعبير أو استعمال دون تعبير أو استعمال آخر , وهنا يطرح سؤال هو : هل هناك ترادف تام وكامل في اللغة ؟ قليل جدًا من الدلاليين من يعتقد بوجود الترادف الحقيقي أو الفعلي ... خلاصة القول أنه لو اعتمدنا في قياسنا لإثبات الترادف على طريقة قابلية الكلمات المترادفة للتبادل فيما بينها في السياقات اللغوية كلها لأدركنا أن الترادف التام أو الكامل نادر جدًا ". (١)

ويرى جون لاينز أن ما يمكن وصفها بالمترادفات هي فقط تلك الكلمات التي تستطيع أن تحل محل بعضها البعض في أي نص معين دون أدنى تغيير في مدلولاتها العقلية أو العاطفية , فشرطي الترادف التام عنده هما :

١ - إمكانية التبادل في كل النصوص .
٢ - التطابق في المدلول العقلي والعاطفي . (٢)

ويقول في سياق آخر : " إذا عرف الترادف بتطابق المعنى فإن المفردات لا يمكن أن نقول إنها مترادفات تامة في إطار محدد من السياق إلا إذا كانت لها المعاني الوصفية والتعبيرية والاجتماعية ذاتها في إطار السياقات التي نحن بصددها ولا يمكن القول بأنها مترادفات مطلقة إلا إذا كان لها التوزيع ذاته وكانت مترادفات تامة في كل معانيها وفي كل سياقات ذكرها , ومن المعروف بصفة عامة أن الترادف التام

للمفردات نادر نسبيا في اللغات الطبيعية وأن الترادف المطلق غير موجود تقريبا "(٣) , وهذا يعني أنه فرق بين الترادف التام والترادف المطلق , فالأول يعني عنده الاتفاق الكامل بين معنى اللفظين في بعض السياقات ويراه نادرًا , أما الترادف المطلق عنده فهو الاتفاق الكامل بين معنى اللفظين في كل السياقات وليس بعضها ويراه منعدمًا .

وخلاصة القول إن معظم الباحثين الأجانب ينكرون وقوع الترادف المطلق حسب مصطلح جون لاينز , ويرون أن الترادف إنما يكون فيما يصح تسميته بشبه الترادف أو الترادف الجزئي أو التقارب الدلالي أو التداخل المعنوي , وما أشبه ذلك من المصطلحات , وقليل منهم – كبلومفيلد - يرى الترادف نادر الحدوث .

ويُرجِع الدكتور كمال بشر سبب اختلاف علماء العرب والغرب قديمًا وحديثًا في مسألة وجود الترادف من عدمه إلى أمرين : الأول : اختلاف التعريفات أوعدم دقتها واختار هو تعريف أولمان , والثاني : اختلاف المنهج المتبع في النظر والتعامل مع هذه الظاهرة , واختار هو المنهج الوصفي بمعنى دراسة ظاهرة الترادف دراسة شاملة إحصائية عن طريق حصر الحاصل الموجود في فترة معينة من الزمن بقطع النظر عن السابق واللاحق . (٤)

---

(١) للتوسع ينظر : كلود جرمان وريمون لوبلون : علم الدلالة , صـ ٦١ : صـ ٦٤ .
(٢) ينظر : جون لاينز : علم الدلالة , صـ ٧٥ .
(٣) جون لاينز : اللغة وعلم اللغة , صـ ٢٠٢ .
(٤) أولمان : دور الكلمة في اللغة , هامش المترجم , صـ ١٢٣ و صـ ١٢٤ .

من خلال ما سبق من التعريف والشروط نجد أن الاختلاف في فهم الترادف بين العلماء قديمًا وحديثًا , شرقًا وغربًا , يتراوح بين توسيع دائرته وتضييقها , فبعضهم يرى أن المعنى الدقيق للترادف يقتضي أن تدل الكلمات المترادفة على معنى واحد بكل جوانبه وظلاله , على وجه التحديد لا على وجه التقريب , إذ مجرد وجود أدنى الفروق وأقلها بين الألفاظ يخرجها عن الترادف , في حين يرى البعض الآخر أن المترادفات كلمات متقاربة أو متشابهة في المعنى الأساسي مع قليل من التباين في نواح أخرى , أو أنها تشترك في المعنى العام , ولكن كل واحدة منها تختص بنصيب تنفرد به دون الأخرى , وأن المقصود أنها بالرغم من شدة تشابه معانيها تتضمن فروقًا جزئية , سواء أكانت هذه الفروق مصاحبة للكلمة في أصل الوضع أم طارئة عليها بالاستعمال , وهذا يعني وجود بعض الفروق بين الألفاظ , والقول بوجود الفروق بين الألفاظ لا يمنع من اعتبارها مترادفة , ومن إطلاق هذه التسمية عليها فهذا الاختلاف في تحديد معنى الترادف , يعتبر أحد الأسباب المهمة التي دعت بعض العلماء إلى إنكار وجود الترادف , ودعت آخرين إلى تضييق شقته.

ويتحقق الترادف في النظرية السياقية إذا أمكن تبادل اللفظين في الجملة دون أن تتغير القيمة الحقيقية لها , وعند التحليليين يتحقق إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات التمييزية الأساسية , بينما يرى أصحاب نظرية الحقول أن الترادف يتحقق عندما يقع التضمن بين اللفظين من جهتين أي يتضمن كل منهما الآخر . (١)

وإذا كان من القدماء من ذهب إلى إنكار الترادف بناءً على وجود فروق دلالية بين الألفاظ التي يظن ترادفها فإن من المحدثين من ذهب إلى ذلك , فقد لخص كولينسن الفروق التي تقع بين اللفظين اللذين يُدعى ترادفهما فيما يأتي :

- أن يكون أحد اللفظين أكثر عمومية أو شمولًا من الآخر مثل : (بكى – انتحب)
- أن يكون أحد اللفظين أكثر حدة وأقوى من الآخر مثل : (أنهك – أتعب)
- أن يكون أحد اللفظين مرتبطًا بالانفعال أو الإثارة أكثر من الآخر مثل :(أتون – موقد)
- أن يكون أحد اللفظين متميزًا باستحسان أدبي أو استهجان في حين يكون الآخر محايدًا , مثل : (تواليت – مرحاض – دورة المياه)
- أن يكون أحد اللفظين أكثر تخصصية من الآخر , مثل : (حكم ذاتي – استقلال)
- أن يكون أحد اللفظين مرتبطًا باللغة المكتوبة أو أدبيًا أكثر من الآخر , مثل : (تِلو – بعد)
- أن يكون أحد اللفظين أكثر عامية أو محلية أو لهجية من الآخر , مثل : (لحام – جزار)
- أن يكون أحد اللفظين منتميًا للغة الأطفال أو من يتحدث إلى الأطفال , بخلاف الآخر , مثل : (مم – كل) . (٢)

---

(١) ينظر : أحمد مختار عمر : علم الدلالة , صـ ٢٢٣ و صـ ٢٢٤ .
(٢) ينظر : أحمد مختار عمر : علم الدلالة , صـ ٢٢٨ و صـ ٢٢٩ , وفريد عوض حيدر : علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية) صـ ١٢٧

وقد تبع هذا الخلاف في اللغة خلاف في ألفاظ القرآن الكريم , وبرز التساؤل حول إمكانية وقوع الترادف في القرآن أو استحالة ذلك , ولا شك أن البحث في القرآن الكريم يقتضي تحري الدقة في كل خطوة يخطوها الباحث عند الخوض في ذلك وهذا لأن النص القرآني منفرد بأسلوبه , معجز في كل آياته , وتعد قضية الترادف في القرآن الكريم وقوعه أوعدم وقوعه إحدى أقدم الاهتمامات في ساحة الدراسات اللغوية في القرآن الكريم , وذلك لوعي الباحثين في هذا المجال بمدى أهمية التدقيق في معاني القرآن , ومعرفة ما قد يختص به كل لفظ من ألفاظه , وعند الرجوع إلى المعجمات العربية سواء العامة أو التي تحدثت عن المفردة القرآنية فإننا نجد أنها تنحو منحيين متغايرين , المنحى الأول يثبت وجود الترادف في القرآن الكريم بمعنى أنه يمكن أن تستعمل كلمتان متغايرتان لهما نفس المعنى , فالترادف موجود بين ألفاظ القرآن كما هو الحال في عامة ألفاظ اللغة , وقدم على ذلك حججه وبراهينه وأمثلته , والمنحى الآخر عارض هذا التوجه ونافح دون ذلك ونفى وجود مثل هذا الترادف فيه , قائلا إن القرآن لا يستعمل اللفظ إلا بدلالة محددة وللفظ فيه معنى متميز مستقل , أي أن القرآن الكريم يستعمل كل لفظ بدلالة لا يمكن أن يؤديها لفظ آخر مهما كان مقاربًا له في المعنى , ليكون ذلك دليلًا آخر على أن كل لفظة من ألفاظ القرآن الكريم لها دلالتها الخاصة ومعناها الدقيق الذي لا يمكن معه أن تستبدل كلمة مكان أخرى مهما كان التشابه في المعنى كبيرًا , ودعا هذا الفريق إلى إحياء الفروق بين ألفاظ القرآن خاصة وبين ألفاظ اللغة عامة ؛ ليدفع عنها مرض العموم والإبهام الذي

أضر بها أجيالًا لضياع الفروق الدقيقة بين المفردات والأبنية فصارت كمًا متراكمًا من غير زيادة ولا فائدة , فإذا كان التسامح أوالتساهل في تلقي دلالة اللفظ جائزًا على مستوى المعجم اللغوي , فقد لا يكون مقبولًا على مستوى البيان القرآني المعجز , وذلك لأمور لا تخفى , واعتبارات لها في تأمل الذكر الحكيم واستلهام بيانه المعجز موازين .(١)

وقد كان التوجه الغالب على اللغويين والمفسرين قديمًا هو القول بنفي وقوع الترادف في القرآن الكريم , لكونه يتنافى مع ما فيه من إعجاز وحسن بيان , فلو حاول المرء أن يتلمس البديل لأية لفظة من ألفاظ القرآن منتزعًا إياها من سياقها وطاف في سبيل ذلك على كافة المعاجم العربية , لإحلال غيرها محلها , فإنه من المستحيل أن يظفر ببغيته " ذلك أن المفردة القرآنية لها خصائص ومميزات , جمال وقعها , واتساقها الكامل مع المعنى , واتساع دلالتها لما لا تتسع له عادة دلالات الكلمات الأخرى , فالمفردات القرآنية إذن مفردات مختارة منتقاة , ولا أدل على ذلك من أننا حين ننظر في المعاجم اللغوية نجدها زاخرة بالألفاظ الكثيرة ولكل مادة اشتقاقاتها الكثيرة المتعددة , وهي من حيث الفصاحة والخفة ليست سواء أولًا , وقد تُدار الكلمات الكثيرة على معنى واحد ثانيًا , أما كتاب الله فيختص كل لفظ بمعنى لا يتعداه ". (٢)

---

(١) ينظر : علي كاظم المشري : الفروق اللغوية في العربية , صـ ٤٥٤ , وعلي بن عبد الله الراجحي : الإعجاز اللغوي في ألفاظ الترادف من القرآن الكريم , صـ ٣ , وللتوسع ينظر : محمد أديب شكور : الفروق اللغوية بين ألفاظ الأخذ في القرآن الكريم , صـ ١٥٩ و صـ ١٦٠

(٢) فضل حسن عباس : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية , صـ ٥٠٥ .

وكان من بين القلة القليلة التي ذهبت إلى إثبات الترادف في ألفاظ القرآن قديمًا ابن الأثير وابن العربي , حيث يرى ابن الأثير أن الترادف في القرآن الكريم كثير فالعفو والصفح والمغفرة مثلًا بمعنى واحد , وكذلك هو الشأن في البث والحزن , والرجز والعذاب وغيرها من المفردات , وفائدة التكرار عنده هو التأكيد للمعنى المقصود والمبالغة فيه , ويرى ابن العربي أن كل معنى يعبر عنه بلفظين يجوز أن يوضع كل واحد منهما موضع صاحبه جمعًا أو فرقًا , ويقر بكثرة ذلك في اللغة , ولم ينكره في القرآن , ورجح عند تفسيره لقوله تعالى : ↓ ❐◆♦✍♦ ♦▫❐❑↖③ ♦↗⮝☒❍ ↖☠➔♎ ♦▫❐🕯♦✵⓿🕯♦❐❑ ✂☺◙⬇◙⬅♦❑♍ الحشر ٩ ↑ أن الشح والبخل بمعنى واحد من غير فرق بينهما , لأنه لم يقم الدليل على هذا الفرق ؛ على الرغم من اشتهار القول بالفرق بينهما بين أهل اللغة فضلًا عن المفسرين . (١)

ويبدو أن مثبتي الترادف في علوم القرآن , ذكروه في مسائل بعينها كان منها الأحرف السبعة فبينوا أنه المقصود من هذه الأحرف وأقاموا على ذلك الأدلة العقلية والنقلية , وكان منها التوكيد للمعنى إذ يرون أن في الترادف نوعًا من التوكيد للمعنى ويكون إما بإيراد اللفظ المرادف وإما بعطف المرادف , وكان منها كذلك المتشابه إذ يعد استبدال كلمة بأخرى في آيتين متماثلتين نوعًا من المتشابه في القرآن الكريم وكان منها أيضًا التفسير , فإنه لا يكاد يخلو تفسير من التفاسير من ذكر المرادف لتقريب المعنى وتوضيح الغامض في ألفاظ القرآن الكريم , ويبدو كذلك أن المثبتين

للترادف في القرآن ما كان يعنيهم درس الترادف لذاته بل كان عندهم أداة لخدمة كتاب الله وفهم علومه , وضرورة دعتهم إليها الأحرف السبعة والتوكيد والمتشابه والتفسير , ولهذا فقد اقتصرت مباحث الترادف عندهم على ما يؤدي الغرض ويوفي بالقصد .(٢).

أما المنكرون لوقوع الترادف في القرآن الكريم من القدماء فقد دفعهم إلى ذلك الوعي بدقة النص القرآني الذي يؤدي كل لفظ فيه حيث وضع دلالة لا يؤديها غيره وبالإضافة إلى النظم المصون للألفاظ ودقة أسلوب القرآن , فإن دقة ألفاظه هي وجه من وجوه روعته وجماله بحيث لا يطغى الشكل على الدلالة ولا الدلالة على الشكل لذا كان القول بنفي ترادف ألفاظه هو مذهب جمهور العلماء والدارسين والمختصين في علوم القرآن , وكذا عدد كبير من اللغويين الذين يسلمون بأن الموضع الذي جاءت فيه كل كلمة من كلمات القرآن هو الأنسب لتأدية المعنى كاملًا بحيث لا يقوم لفظ مقام آخر وهذا وجه من وجوه إعجازه , وهذا ما دفعهم إلى نفي الترادف فيه ومن بين هؤلاء المنكرين ابن تيمية الذي يرى أن الترادف في اللغة قليل وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر أو معدوم , وأن تفسير لفظ فيه بآخر إنما هو تقريب للمعنى

---

(١) للتوسع ينظر : أسماء زينب بن ساسي : إشكالية ترجمة الألفاظ المتقاربة المعاني في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية , صـ ٢٨ ومحمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ١٦٥ و صـ ١٦٦ .

(٢) ينظر : محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , صـ ١٢٠ .

وفي ذلك يقول : " ومن الأقوال الموجودة عنهم – يعني السلف – ويجعلها بعض الناس اختلافًا : أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة , فإن الترادف في اللغة قليل , وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم , وقل أن يعبر عن معنى واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه , بل يكون فيه تقريب لمعناه وهذا من أسباب إعجاز القرآن " , وكذلك يتضح موقف الطبري الرافض للترادف في القرآن من خلال تفسيره بعض الألفاظ التي يظن ترادفها , وتحريه الدقة في التفريق بين معاني ألفاظ القرآن , وينظر ابن عطية إلى قضية الترادف في القرآن الكريم من حيث إعجازه , حيث إن الإعجاز يقتضي أن يؤدي كل لفظ منه المعنى كاملًا في الموضع الذي وضعه الله فيه بحيث لا يمكن استبداله بلفظ آخر وإلا اختل المعنى , واهتم ابن كثير كذلك في تفسيره بالتفريق بين الألفاظ التي تتقارب معانيها , ويتبين ذلك مثلًا من تفريقه بين لفظتي شرعة ومنهاجًا في قوله تعالى " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا " , ويفرق القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن بين ألفاظ كثيرة من ألفاظ القرآن الكريم , والتي قد تبدو لغير المتخصصين بنفس المعنى , ففرق بين السر والنجوى , والعوج والأمت , والبأساء والضراء , وغيرها . (١)

وإلى مثل ذلك ذهب الراغب الأصفهاني , صحيح أنه لا ينكر وقوع التسميات العديدة على المسمى الواحد في اللغة , ولكنه على غرار ابن تيمية وكثير من المفسرين يرى أن تفسير كلمات القرآن بغيرها لا يكون إلا بابًا من أبواب توضيح وتقريب المعنى وقد جاء في مقدمة كتابه مفردات ألفاظ القرآن ما يوضح موقفه الرافض لوقوع الترادف فيه ويؤكد وجود الفوارق بين ما يتوهم البعض ترادفه , إذ يقول : " وأتبع هذا الكتاب – إن شاء الله ونسأ في الأجل – بكتاب ينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة

على المعنى الواحد وما بينها من الفروق الغامضة , فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته , نحو ذكر القلب مرة والفؤاد مرة والصدر مرة ... ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد " (٢) , بل إن كتابه هذا وإن لم يكن مختصًا بالفروق إلا أنه اهتم فيه بالتحديد الدقيق لمعاني كلمات القرآن , وتحري الدقة في تفسير كل مفردة من مفرداته .

وأشار الزركشي في البرهان في علوم القرآن إلى أن اللفظين , ولو تقارب معناهما أو ترادفا في اللغة فإنه لا يقوم أحدهما فيما استعمل فيه مقام الآخر , ولا يمكن إبدال أحدهما بالآخر في القرآن , وإلا أخل ذلك بطلاوته وأذهب بحلاوته , وأن على المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن , وأورد في كتابه مجموعة من الألفاظ لا يكاد يفرق بينها اللغوي ولكنها في القرآن ليست واحدة ذكرها تحت عنوان " قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه " منها : الخوف والخشية الشح والبخل , جاء وأتى , الحسد والحقد , الجلوس والقعود , السبيل والطريق , التمام والكمال ... وذكر الفروق الدقيقة بين هذه الألفاظ وغيرها .(٣)

(١) للتوسع حول أقوال المفسرين المانعين للترادف في القرآن ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ١٨١ : صـ ٢١١ , وأسماء زينب بن ساسي : إشكالية ترجمة الألفاظ المتقاربة المعاني في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية صـ ٣٠ : صـ ٣٥ .
(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن , صـ ٢٥ .
(٣) ينظر : الزركشي : البرهان في علوم القرآن , صـ ٩٦٧ : صـ ٩٧١ .

وبالنظر في هذه الآراء وغيرها يمكن القول بأن المهتمين بعلوم القرآن الكريم قد تباينت آراؤهم حول إنكار الترادف فيه , وقد توزعت أقوالهم على ثلاث مجموعات : فبعضهم كابن تيمية أثبت الترادف في اللغة مع إقراره بقلته فيها , وأنكره في درجات الفصاحة والبلاغة من حيث الحسن والقبح , وقال بأن التفسير هو نوع من التقريب للمعنى وليس ذكرًا للمرادف له على وجه التحديد , وبعضهم كالزركشي تحرج من القول بترادف ألفاظ من القرآن لكونه يتنافى مع ما في القرآن من إعجاز بياني ودعا المفسرين إلى القول بالتباين ما أمكن والتمس فروقًا دقيقة بين كلمات يظن بها الترادف , وبعضهم كالأصفهاني أنكر الترادف في أصل اللغة إلا أن يكون من لغتين , وكان إنكاره للترادف في كتاب الله أشد , والتمس فروقًا دقيقة أيضًا بين بعض ألفاظ من كتاب الله .

وحديثًا كان أكثر القائلين بوجود الترادف في القرآن – على قلتهم - من اللغويين وكانت حجتهم الأقوى في ذلك أن القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب وهو يجري على أساليبها , وتظهر فيه قوانينها , ومادام الترادف أمر واقع ومعترف به في اللغة , فهو كذلك في القرآن , وعلى ذلك رفض فريق من العلماء محاولات فريق آخر من المفسرين ذكر الفروق بين بعض الألفاظ التي قيل بترادفها في القرآن الكريم , فالترادف – عندهم – واقع وبكثرة في ألفاظه .

ومن اللغويين المثبتين لوقوع الترادف في القرآن الكريم د. صبحي الصالح إذ يرى أن القرآن نزل بلغة قريش ويجري على أساليبها , ولما كان الترادف واقعًا فيها فمن الطبيعي وقوعه في القرآن , ويرجع أسباب وقوع الترادف إلى تداخل لهجة قريش

مع لهجات أخرى أدى إلى اقتباس مفردات لها نظائرها عندها واستعمالها جنبًا إلى جنب حتى إذا أصبحت جزءًا من محصولها اللغوي استعملها القرآن , يقول : "
وعلى هذا الأساس نقر بوجود الترادف في القرآن الكريم لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية , يجري على أساليبها وطرق تعبيرها وقد أتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحيانًا نظائرها ولا تملك منها شيئًا أحيانًا أخرى , حتى إذا أصبحت جزءًا من محصوله اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة , وبهذا نفسر ترادف أقسم وحلف في قوله : ☎✂❑←☺❁○↘🕭❒🕮◆❒↓ النور ↑ ⇗☠ᘓ&ᘓ☆❁🕓⍓☺⇙③❒🕮⍓⑨⇳♍⍓♉★🖉ᘓᘓᘓᘓ🖃 ٥٣ , وقوله ↓ ⑥⬧◆↘🖬ᘓ→❑♏ᘓᘓᘓ🖉★ ☎✂❑↗⍥ᘓ◆⬧🕭 ☎✂❑↗⍥ᘓ◆⬧🕭 ⇳⑨⬧◑⬧⍥◆❒ التوبة ٧٤ ↑ 🏁❷↘🖬↗🗏↘⍥ᘓ✂⬧❑⍓☺ᘓ🖬☒🖃 , فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخاصة أحد اللفظين , وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة , وهكذا لم نجد مناصًا من التسليم بوجود الترادف , ولا مفر من الاعتراف بالفروق بين المترادفات , لكن هذه الفروق على ما يبدو لنا تنوسيت فيما بعد وأصبح من حق اللغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها ملكًا لها ودليلًا على ثرائها وكثرة مترادفاتها "(١)

---

(١) صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة , صـ ٢٩٩ و صـ ٣٠٠ .

ومن المثبتين لوقوع الترادف في القرآن الكريم د . إبراهيم أنيس إذ يقول : " ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة والذي نطق به الرسول للمرة الأولى , نرى الترادف في بعض ألفاظه , ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئًا لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى ... ويظهر أن السر في إنكار الترادف أن أصحاب هذا الرأي كانوا من الاشتقاقيين الذين أسرفوا في إرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتقت منه , حتى الأسماء الجامدة والأسماء الأجنبية عن اللغة العربية ! " (١)

ويقول في موضع آخر : " أما الترادف فقد وقع بكثرة في ألفاظ القرآن رغم محاولة بعض المفسرين أن يلتمسوا فروقًا خيالية لا وجود لها إلا في أذهانهم للتفرقة بين تلك الألفاظ المترادفة "(٢)

ويبدو أن إبراهيم أنيس قد وقع فيما وقع فيه صبحي الصالح في النظر إلى هذه الألفاظ بمعزل عن التركيب , ولو أنه تتبع السياق القرآني لامتنع عن القول بمثل هذا الرأي الخطير الذي يجعل من ألفاظ القرآن مفردات تتبادل المواقع دون دقة في التعبير , فقد يحدث أن توجد لفظتان يظن أنهما مترادفتان , إذ يدلان على المعنى نفسه على حين أن هاتين اللفظتين يمكن التمييز بين دلالتيهما بدقة بفعل السياق اللفظي والقرائن التي ترد معها فتفرد لها معنى معينًا دون غيره ويحدد للفظة دون نظيراتها (٣)

ولعل القائلين بوجود الترادف في القرآن لا يلتفتون إلا إلى القدر المشترك من المعنى العام بين الكلمات , من غير ملاحظة الفروق الدقيقة بينها , والتي

تظهر في تتبع دوران هذه المادة في أسلوب القرآن الكريم , ومعرفة متى يستعملها وفي أي سياق يكون ذلك الاستعمال , ذلكم أن اللفظة القرآنية موضوعة في سبك رائع قوي , يظهر معه استواء كل كلمة في محلها اللائق بها , بما لا يجعل أي كلمة أخرى من الألفاظ المقاربة لها في المعنى تقوم مقامها أو تؤدي كامل معناها بصوره وظلاله وبروعته وجماله , ونحن حين نفسر المفردات القرآنية بكلمات أخرى , لا نقوم بأكثر من تقريب المعنى ليكون في متناول فهم من ندرت عنه معاني هذه الكلمات لسبب أو لآخر فالتفسير إنما هو من باب التقريب لا التحديد الدقيق , ويضاف إلى ذلك أن الأمثلة التي في جعبة المحدثين القائلين بالترادف في القرآن الكريم جد ضئيلة من جانب , وربما بنيت على كثير من التسامح دون الالتفات إلى الدلالات الخاصة أو الدلالات الفارقة لأطراف الترادف من جانب آخر , وهذا أمر قد يتسامح فيه لغويًا , أما في فقه البيان القرآني فقد يكون الأمر على غير ذلك إضافة إلى أنه وُجِدَ لبعض

---

(١) إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية , صـ ١٥٦ .
(٢) إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ , صـ ٢١٥ .
(٣) ينظر : محمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ٣١ .
وسيروان الجنابي وحيدر عيدان : جدلية السياق والدلالة في اللغة العربية , صـ ٤٠ .

المحدثين مصنفات أوردوا فيها بعضًا من الأمثلة التي تحسبها النظرة العجلى مترادفات , ثم ساقوا ما يدفع ذلك الوهم ؛ فلغة القرآن لغة خارقة للعادات اللغوية كلها , وهي متفردة على كل ما ألف واعتيد في التشكيل اللغوي والبناء الأسلوبي العربي , في الوقت الذي نجد لبنات البيان القرآني هي لبنات العربية .(١)

وننتهي إلى القول بأن أكثر القائلين بالترادف في القرآن الكريم من المحدثين – على قلتهم – إنما دفعهم إلى ذلك عدم مراعاة وقوع هذه المفردات في النظم القرآني إذ لكل مفردة من مفردات القرآن من ظلال المعنى ما لا نجده في المعنى المعجمي وكل لفظ وإن كان مرادفًا للفظ آخر في كلام البشر , فهو مختلف من جهة المعنى والدلالة في القرآن العظيم تبعًا لاختلاف موضعه الذي سيق فيه . (٢)

ومن ناحية أخرى يؤكد أغلب الدارسين للقرآن الكريم خلوه من الترادف ؛ إذ إن لكل لفظة من ألفاظه معنى دقيقًا يغاير معنى اللفظة الأخرى , وقد تكلم العلماء قديمًا عن الفروق اللغوية بين الكلمات المترادفة كما فعل أبو هلال العسكري في كتاب الفروق اللغوية , وابن فارس في الصاحبي , والسيوطي في المزهر وفي الإتقان وممن أنكر وقوعه في القرآن من المحدثين بنت الشاطئ واعتبرت ذلك أحد وجوه الإعجاز , فبيان الفرق بين الكلمات التي يظن أنها مترادفة يعد أحد أسرار فصاحة القرآن وإعجاز بلاغته ودقة معانيه , والتمست الفرق بين بعض الألفاظ التي قيل بترادفها في كتابها " الإعجاز البياني للقرآن الكريم " , ففرقت مثلًا بين القسم والحلف فيه في ضوء استقراء السياقات المختلفة التي ورد فيها اللفظان منه , كما ظهرت دراسات حديثة تؤكد نفي الترادف في القرآن الكريم وتبحث في الفرق بين المترادفات كما فعل محمد نور الدين المنجد الذي ألف كتابًا بعنوان " الترادف في القرآن الكريم " عرض فيه لكثير من المفردات القرآنية التي قيل بترادفها مبينًا

الملامح الدلالية الخاصة بكل منها والفوارق التي تنفرد بها عما سواها مما ينأى بها عن دائرة الترادف .

وقليلة هي الآراء التي اتجهت إلى التصريح بوقوع الترادف أو نفيه من القرآن في ثنايا تناولها لقضية الترادف في اللغة , ولعل هذا يعود إلى أن أكثر الباحثين كانوا يرون أن ما يقال في اللغة وما يسود فيها , وما يسري عليها من ظواهر وقوانين سيعم بالضرورة لغة القرآن , لكن الدرس اللغوي الحديث أثبت أن للغة مستويات مختلفة , لا ينبغي للدارس أن يُسوِّي بينها , وأن هذه المستويات وإن كانت تجمعها خصائص عامة فلا ضير أن يختص كل مستوى منها بما يميزه عن غيره وخاصة عندما يكون هذا المستوى هو أعلى مستويات اللغة أو النموذج المثالي لها .

---

(١) ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ١٧٣ , وعلي بن عبد الله الراجحي : الإعجاز اللغوي في ألفاظ الترادف من القرآن الكريم , صـ ٣ : صـ ٨ .

(٢) ينظر : ماجدة صلاح حسن : السياق القرآني والدلالة المعجمية , صـ ١٤ .

وفي سبيل تأكيد خلو القرآن الكريم من المترادفات سعى منكرو الترادف إلى التماس ما قد يكون بين الألفاظ المتقاربة من فروق دلالية , تدفع عنها شبهة القول بترادفها , وفي ظل ذلك الحرص على دقة تحديد مدلولات مفردات القرآن , برز فرع جديد من الدراسات اللغوية يعنى بتتبع الفروق الدلالية بين الألفاظ , وصار يطلق على البحث اللغوي الذي يهتم بتحديد دلالة الألفاظ المتشابهة المعاني مصطلح الفروق اللغوية , والفرق في اصطلاح الدارسين يعبر عن ظاهرة من ظواهر اللغة قد شغلت الدارسين قدماء ومحدثين ويراد بالفروق تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة , فيظن ترادفها لخفاء تلك المعاني إلا على متكلمي اللغة الأقحاح أو على الباحثين , فحقيقة البحث في الفروق - إذن - هو إزالة المشكل بين الألفاظ المتشابهة تشابهًا يلتبس فيه أحدهما بالآخر في الاستعمال. (١)

وقد برزت فكرة الفروق الدلالية على أيدي علماء العربية منذ البواكير الأولى للبحث اللغوي عند العرب , نرى ذلك الحس اللغوي المرهف عند علمائنا الأوائل من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والأخفش والكسائي والمبرد والفراء وغيرهم ... ولعل أبرز مثال لهذا الجهد على المستوى المعجمي كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري الذي يكشف عن نظرة ثاقبة لمفهوم التقارب الدلالي وليس الترادف . (٢)

كما كانت مسائل الفروق جزءًا من مادة كتب التصحيح اللغوي قديمًا , إذ ظهرت منذ القرن الثاني الهجري كتب متخصصة في إصلاح ما شاع من أخطاء على ألسنة العامة والخاصة , وما تضعه في غير موضعه , على رأسها إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) , والفصيح لثعلب (ت ٢٩١هـ) , ولحن العوام للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت٥١٦هـ) , كذلك عني أهل التصحيح من المحدثين بالفروق بين الألفاظ وبيان معانيها الدقيقة لأن التخليط يؤول باللفظ إلى اللحن ويفضي إلى الغلط . (٣)

ولما كان علم اللغة الحديث يؤكد أن وقوع الترادف في اللغة لا يعني التساوي التام بين معنى المفردتين , وإنما الترادف فيها يكون بمعنى تقارب الدلالة , وأن اللفظ فيها ليس ينوب عن آخر أو يقوم مقامه إذا أردنا الدقة في التعبير , وأن كل ما هنالك هي مجموعات من الألفاظ المتقاربة الدلالة نحو (كبير – ضخم – عظيم) , و(الثناء – الحمد – الشكر –المدح) , لما كان هذا فإنه من الطبيعي أن يختص كل لفظ منها بملمح دلالي يجعله يسبق غيره إلى سياق بعينه , قد لا يستطيع الآخر أن يحل فيه وهنا يبرز الدور الكبير لمعرفة الملامح المميزة لكل لفظ منها , وما من شك أن تحديد الفروق الدلالية بين الكلمات متقاربة المعنى له فوائد أهمها : الارتقاء بالقدرة اللغوية ودقة التعبير اللغوي وإحكامه عند الكُتاب والمتحدثين , ومساعدة المتلقي على دقة الفهم وعدم الوقوع في متاهة الغموض , وتحري الوضوح وأمن اللبس .(٤)

---

(١) ينظر : محمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ٧ و صـ ١٣ .
(٢) ينظر : محمد محمد داود : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم , صـ ٧ .
(٣) للتوسع ينظر : علي كاظم المشري : الفروق اللغوية في العربية , صـ ٤٥٤ .
(٤) ينظر : محمد محمد داود : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم , صـ ١٠ و صـ ١١ .

وعلى الرغم من إدراك اللغويين وغيرهم لخطورة التوسع في القول بالترادف وعدم إنكارهم لما قد يكون بين الكلمات المتشابهة من فوارق صغيرة كانت أم كبيرة , إلا أن نظرة سريعة على أكثر المعاجم العربية – وربما كلها - قديمًا وحديثًا تبين لنا أنها لم تستفد من ذلك , وظلت لا تلتفت إلا إلى القدر المشترك من المعنى بين الألفاظ , وأهملت الملامح الفارقة بينها , وظل ذلك دأبها , حتى صارت الألفاظ المتشابهة تستعمل على ألسنة الدارسين والباحثين لا لمجرد التقريب ولكن على أنها متطابقة , دون مراعاة لما قد يحمله كل لفظ من ظلال أو ما يضفيه عليه السياق من ملامح ودلالات , فهي مثلًا تفسر القسم بالحلف , ثم تفسر الحلف بالقسم , ثم تفسر الإيلاء بهما , دون ذكر ما يفرق بينها , وكذلك تفسر النحب بالنذر ثم تفسر النذر بالنحب , وبهذه الصورة تظل الألفاظ دائرة في المعجم , حتى طغى على كثير منها اللبس والغموض .

وحديثًا أحس مجمع اللغة العربية بالقاهرة بخطورة اتساع القول بالترادف لما فيه من ضياع المعاني الدقيقة لألفاظ اللغة , فضلًا عن الأثر السيئ الذي يتركه الترادف في اللغة نفسها بحيث يجعلها لغة سطحية تكثر ألفاظها دون معنى لتلك الكثرة الكاثرة لذا أوصت لجنة الأصول في المجمع بشان المترادفات " أن يُعنى كل العناية ببيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة وبذلك تضيق دائرة المترادفات ". (١)

والقرآن الكريم أولى بهذا التحديد لمدلول ألفاظه , ومناسبتها لسياقاتها , وما يتبع ذلك من ظلال وإيحاءات , لذا نفى جمع من العلماء القول بالترادف فيه , وذهبوا إلى القول بالفروق بين ما ظاهره الترادف في اللغة , ومثلما خاف اللغويون على فساد اللغة بذهاب تلك المعاني الدقيقة خاف المفسرون وأهل المعاني على اندثار تلك المعاني فطفقوا يكشفون عنها ويفرقون بين الألفاظ المتقاربة , وقضية الترادف أو القول بالفروق بينهما , وإن بدت للوهلة الأولى أنها قضية لغوية , إلا أنها عظيمة

الأثر في تفسير القرآن الكريم وفهم معانيه , بل إن خطورة الأمر فـي القـرآن الكـريم جسيمة إذا ما قورنت باللغة ؛ فقد ينبني على الفـرق اللغـوي حكم شـرعي نلمسـه فـي تلك الألفاظ كالفرق بين الإحصار في مناسك الحج والحصر الخاص بحبس العدو .(٢)

ولا شك أن عدم التحديد المنضبط لمفهوم الكلمة القرآنية قد حرم الناس مـن فوائـد كثيرة , وحال بينهم وبين إدراك متكامل لمدلول الكلمة القرآنيـة , وسـد أمـامهم أبـواب الوعي الدقيق لكثير من الآيات الكريمة , ولا شـك أيضًـا أن كثيـرًا مـن كتـب التفسـير والمعاجم اللغوية كانت سببًا في ذلك كله حيث التقـت هـذه الكتـب والمعـاجم علـى أن تعطى المعنى القريب للكلمة القرآنية , فتشتبه المعاني وتختلط بعضها ببعض . (٣)

---

(١) ينظر : محمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ٢٠ .
(٢) ينظر : السابق , صـ ٨ .
(٣) ينظر : فضل حسن عباس : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية , صـ ٥٤٤ .

في حين أن التأمل في الكلمات والأساليب القرآنية واستنباط الفـروق الدقيقـة بينهـا والاستعانة باللغة العربية وسياق الآيات سـوف يفضـي بـالمرء إلـى وجـه مـن وجـوه إعجاز القرآن , ذلك أن القرآن الكريم يوظف المفردة اللغوية في البيئة القرآنية توظيفًا معجزًا , فهو يصطفي للمقام المادة اللغوية التي يتطلبهـا , وهـي تسـبق أخواتهـا إليـه , فلا يستعمل القرآن الكريم أية مـادة إلا فـي المقـام المناسـب لهـا فلكـل مـادة فـي رفيـع إعجازه مقام , وتلك روح إعجازية تشرق في سائر الـذكر الحكيم , وهـذه هـي اللبنـة الأولى في الإعجاز القرآني , ويأتي بعدها مترتبًا عليها إعجازه البياني والبلاغي لهـذا التنزيل .(١)

وقديمًا درس اللغويون القدماء الإعجاز القرآني , وأُثِرَ عـنهم كثيـر مـن الإشـارات التي تفصح عن سر استعمال اللفظة دون مرادفها ثـم ازدادت العنايـة بهـذا النـوع مـن التفسير حتى أصبحت مذهبًا من مذاهب التفسير البياني في القرآن الكريم , ولذا يؤكـد بعض المفسرين على الاشتراك والتقارب بـين الألفـاظ التـي تحتـاج إلـى بيـان الفـرق كالمـــــاوردي يقـــــول عنـــــد قولـــــه تعـــــالى : ↓ ❐◆⬉♦☪◆☼💣⅋
⬅■❑⬉♉↓❑⬂♑◎✍✁ ⅋♍♐⌧⌫▫◘⅋♑◎➯
⬄♊♦✍ ➬✞♫♦❁ ⬄⑨♦♫◆❐ ☎ ⅋✈❑♉⑩♦◑⬂♑◎✍✁
❑⌧✎◆✍♦ ←→◘▫☺✞✍ ↑ طـه ١١١ , والفـرق بـين الـذل والخشـوع – وإن تقـارب معناهمـا – هـو أن الـذل أن يكـون ذليـل الـنفس , والخشـوع أن يتـذلل لـذي طاعة .(٢)

وبعد تضييق دائرة التـرادف واسـتبعادها مـن البيـان القرآنـي , يمكـن أن نجـد فـي القرآن الكريم نفسه دعوة صريحة إلـى التفريـق بـين الألفـاظ , وإشـارة واضـحة إلـى ضرورة الدقة في ابتناء الأساليب من لبنات المواد اللغوية , ورعاية الحسـن فيهـا بمـا يستدعيه كل مقام ومناسبة , ورفضًا لمبدأ التسامح في توظيف المواد اللغويـة بعضـها مكان بعض بجامع التقارب المعنوي أو لمجرد الالتقاء في الدلالـة المركزيـة , مُؤْثِرًا ضرورة الالتفات إلى الدلالة الخاصة لكل مـادة , تلـك التـي يمكـن أن تسمى بالدلالـة الفارقة أي التي تميز بين أطراف المجموعة التي تتقارب في الـدلالات العامـة , يؤكـد

إذن بتفهم أسباب اختيار هذه الألفاظ وانتقائها في الحديث الشريف وفي القرآن الكريم لما تتضمنه هذه الألفاظ من فقه , ولما تحمله من أحكام , ولما تختص به من معانٍ (٢)

---

(١) ينظر : علي بن عبد الله الراجحي : الإعجاز اللغوي في ألفاظ الترادف من القرآن الكريم , صـ ٥ و صـ ١٩ , ومحمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ٣١ : صـ ٣٣ , وفضل حسن عباس : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية , صـ ٥٤٤ .

(٢) للتوسع ينظر : محمد بن عبد الرحمن الشايع : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , صـ ١٧٧ : صـ ١٨٠ .

والخلاف في معاني الألفاظ والعبارات كثير في اللغة لذا كان تحديد المعنى أمرًا على جانب كبير من الصعوبة , ولا سيما إذا كان بين أشياء متشابهة يُراد إدراك الفروق بينها , بل قد يخفى ذلك على متكلم اللغة نفسه , كما أن معرفة الفروق اللغوية من الأمور الدقيقة التي تحتاج إلى تبحر في علم اللغة العربية , ومعرفة أساليب العرب في الكلام , ولذا تختلف فيه أنظار العلماء ؛ فقد يلوح لبعضهم فرق بين لفظين بينما لا يظهر لغيره فرق فيرى اللفظين من باب الترادف والتنوع في الأساليب والألفاظ , ومن هنا كان الخلاف في الفروق من أعقد مسائل الدلالة لغموض المعنى بطول أمد اللغة وابتعادنا عن مواردها الأولى , فأضحى اللغويون يسوون بين المعنى وأخيه في الدلالة لصعوبة تحديد معناها وضبط المراد منها . (١)

وما من شك أن نظرية التحليل التكويني أسهمت بشكل دقيق وواضح في تحديد الفروق الدلالية والظلال المرهفة بين الكلمات من خلال تحديد الملامح الدلالية المميزة بين مجموعات الكلمات متقاربة المعنى التي وإن صح وقوع الترادف بينها في سياقات مختلفة , فإن هذا لا يعني التساوي بين دلالات الألفاظ المختلفة وإنما هو وجه من وجوه تقارب المعنى . (٢)

والوقوف على فروق هذه الألفاظ المتقاربة في المعنى إنما يكون في سياق ورودها من الآيات أو من السور جميعًا , وليس في استعمالها مفردة مستقلة عن السياق , وعلى الجانب الآخر نجد الفرق اللغوي له الأثر الواضح في بيان سياق المقام , وارتباط المفردة القرآنية بالمناسبة التي تقتضيها من حيث إنها تحقق إيحاءً نفسيًا وتوسعًا في ظلال الدلالة اللغوية , بحيث إذا أبدلت بغيرها ذهب رونق البلاغة وغابت تلك الإيحاءات النفسية والظلال المعنوية .(٣)

ولا بد هنا من الإقرار بأن استنباط الفروق الدلالية بين الكلمات المتقاربة في المعنى هو لون من الاجتهاد قد يخطئ فيه المجتهد وقد يصيب , بعض هذه الفروق قد تؤكدها وتدعمها السياقات المتنوعة التي يرد فيها اللفظ , والبعض الآخر قد يدحضها العقل لافتقارها إلى المنطق أو إقامة الحجة والدليل , والبعض الأخير قد لا يستطيع الباحث استنباطه أو التوصل إليه ؛ لكنه يدرك بحسه اللغوي وجود فرق ما يسوغ لاستعمال أحد اللفظين في سياق لا يستعمل فيه الآخر, وأن عدم التوصل لهذه الفروق لا يعني عدم وجودها , وأيا ما كان من أمر هذه الفروق , فإنه لا يوجد دارس منكر لها بشكل عام , وإن اتخذ موقفًا معينًا من بعض صورها وأمثلتها , إذ اتفق العلماء على جمهور ما ورد منها , وتعلقت طائفة بالأشهر والأقوى الذي يتحقق فيه الفرق .

وفي الختام يمكن القول بأن قضية الترادف وما يقابلها من التماس الفروق في اللغة عامة وفي لغة القرآن خاصة , كانت ومازالت ويبدو أنها ستظل محلًا للخلاف والجدل بين العلماء , إلا أن يجد في الساحة اللغوية ما يحسم الأمر في هذه القضية والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ...

---

(١) ينظر : محمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ١٠ .

(٢) ينظر : محمد محمد داود : معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم , صـ ١٠ .

(٣) ينظر : محمد خضر الدوري : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , صـ ٥١ و صـ ٥٧ .

المصادر والمراجع

- **إبراهيم أنيس** : دلالة الألفاظ , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , ط٥ , ١٩٨٤م .
- ـــــــــــ : في اللهجات العربية , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , ٢٠١٠م .
- **أحمد مختار عمر** : علم الدلالة , عالم الكتب , القاهرة , ط ٥ , ١٩٩٨م .
- **أحمد نعيم الكراعين** : علم الدلالة بين النظر والتطبيق , المؤسسة الجامعية , بيروت , ط ١ ـ ١٩٩٣م .
- **أسماء زينب بن ساسي** : إشكالية ترجمة الألفاظ المتقاربة المعاني في القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية , ماجستير كلية الآداب واللغات , جامعة الإخوة منتوري قسنطينة , الجزائر ٢٠١٣م .
- **إميل بديع يعقوب** : موسوعة علوم اللغة العربية , دار الكتب العلمية , بيروت , ط ١ ـ ٢٠٠٦م .
- **ابن جني** (أبو الفتح عثمان بن جني) : الخصائص ,(تحقيق محمد علي النجار) , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , ط ٥ , ٢٠١١م . (ثلاثة أجزاء)
- **جون لاينز** : علم الدلالة , (ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرين) , مطبعة جامعة البصرة , ١٩٨٠م .
- ـــــــ : اللغة وعلم اللغة , (ترجمة مصطفى التوني) , دار النهضة العربية , القاهرة ط١ , ١٩٨٧م
- **حلمى خليل** : الكلمة (دراسة لغوية معجمية) دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , ط ٢ ـ ١٩٩٣م .
- **الراغب الأصفهاني** (الحسين بن محمد بن المفضل) : مفردات ألفاظ القرآن ,(تحقيق مصطفى بن العدوي) , مكتبة فياض , المنصورة , ط١ , ٢٠٠٩م .
- **رفائيل نخلة اليسوعي** : المنجد في المترادفات والمتجانسات , دار المشرق , بيروت , ط٣ د.ت
- **رمضان عبد التواب** : فصول في فقه العربية , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ٦ , ١٩٩٩م .
- **الزبيدى** (السيد محمد مرتضى الحسيني) : تاج العروس من جواهر القاموس , (تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين) , مطبعة حكومة الكويت , ط١ , ١٩٦٥م . (أربعون جزءًا)
- **الزركشي** (محمد بن عبد الله) **:** البرهان في علوم القرآن , (تحقيق أبي الفضل الدمياطي) دار الحديث , القاهرة , ٢٠٠٦م .
- **ستيفن أولمان** : دورالكلمة في اللغة (ترجمة كمال بشر) , مكتبة الشباب , القاهرة , ١٩٩٢م
- **سيروان الجنابي وحيدر عيدان** : جدلية السياق والدلالة في اللغة العربية , مركز دراسات الكوفة ع ٩ , ٢٠٠٨م .
- **السيوطي** (جلال الدين عبد الرحمن) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها , (شرحه وضبطه : محمد أحمد جاد المولى وآخرون) , دار التراث , القاهرة , ط٣ , د.ت . (جزءان)
- **صبحي الصالح :** دراسات في فقه اللغة , دار العلم للملايين , بيروت , ط ١٦ , ٢٠٠٤م .
- **علي بن جاسم الشايع** : ألفاظ المال والتجارة في الحديث الشريف (دراسة لغوية) , دكتوراه كلية اللغة العربية وآدابها , جامعة أم القرى , مكة المكرمة , ١٤٢٥هـ
- **علي الجارم** : الترادف , مجلة مجمع اللغة العربية الملكي , ج١ , أكتوبر ١٩٣٤م , المطبعة الأميرية , القاهرة , ١٩٣٥م .
- **علي بن عبد الله الراجحي** : الإعجاز اللغوي في ألفاظ الترادف من القرآن الكريم , مجلة العلوم العربية والإنسانية , جامعة القصيم , مج ٢ , ع ١ , يناير ٢٠٠٩م .
- **علي كاظم المشري** : الفروق اللغوية في العربية , دار الصادق , بابل , ط ١ , ٢٠١١م .

- **ابن فارس** (أحمد بن فارس بن زكريا) : الصاحبي في فقه اللغة , (تعليق أحمد حسن بسج) دار الكتب العلمية , بيروت , ط١ , ١٩٩٧م .
- **فرانك بالمر** : علم الدلالة (إطار جديد) , (ترجمة صبري السيد) , دارالمعرفة الجامعية الإسكندرية , ١٩٩٥ م .
- **فريد عوض حيدر** : علم الدلالة (دراسة نظرية وتطبيقية) مكتبة النهضة المصرية , القاهرة ١٩٩٩م .
- **فضل حسن عباس** : الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية , مجلة مركز بحوث السنة والسيرة , الأردن , ع ٤ , ١٩٨٩م .
- **الفيروزآبادى** (مجد الدين محمد بن يعقوب) : القاموس المحيط , (تحقيق محمد نعيم العرقسوسي وآخرين) , مؤسسة الرسالة , بيروت , ط ٨ , ٢٠٠٥م .
- **كلود جرمان وريمون لوبلون** : علم الدلالة , (ترجمة نور الهدى لوشن) , دار الكتب الوطنية بنغازي , ط ١ , ١٩٩٧م .
- **ماجدة صلاح حسن** : السياق القرآني والدلالة المعجمية , المجلة الجامعة , جامعة الزاوية ليبيا ع ٩, فبراير , ٢٠٠٧ م .
- **المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد) : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد (تحقيق أحمد محمد سليمان أبو رعد) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية , الكويت , ط ١ , ١٩٨٨م .
- **محمد أديب شكور** : الفروق اللغوية بين ألفاظ الأخذ في القرآن الكريم , مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية , ع ٥٠ , رجب ١٤٣١هـ .
- **محمد خضرالدوري** : دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني , دكتوراه , كلية التربية جامعة بغداد ٢٠٠٥م .
- **محمد بن عبد الرحمن الشايع** : الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم , مكتبة العبيكان الرياض , ط ١ , ١٩٩٣م .
- **محمد محمد داود** : العربية وعلم اللغة الحديث , دار غريب , القاهرة , ٢٠٠١م .
- ــــــــــــ : معجم الفروق الدلالية فى القرآن الكريم , دارغريب , القاهرة , ٢٠٠٨م .
- **محمد نور الدين المنجد** : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق , دار الفكر , دمشق ط١ , ١٩٩٧م .
- **محمد يونس علي** : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب , دار الكتاب الجديد المتحدة , بيروت ط١ , ٢٠٠٤م .
- **محمود فهمى حجازى :** مدخل إلى علم اللغة (الاتجاهات والمجالات) دار قباء , القاهرة ١٩٩٧م .
- **محيي الدين محسب** : التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري , دار الهدى المنيا ٢٠٠١م .
- **ابن مرزبان الباحث** (محمد بن سهل) : كتاب الألفاظ , (تحقيق حامد صادق قنيبي) دارالبشير عمان , ط١ , ١٩٩١م .
- **ابن منظور** (محمد بن مكرم) : لسان العرب ,(تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين) دار المعارف القاهرة , د.ت
- **نايف خرما** : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة , عالم المعرفة , الكويت , ١٩٧٨م .
- **أبو هلال العسكرى** (الحسن بن عبد الله بن سهل) : الفروق اللغوية , (تحقيق محمد إبراهيم سليم) دار العلم والثقافة , القاهرة , ١٩٩٧م .